



PROVISIONAL

A/41/PV.73
28 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (تركيا)	السيد غورينوفيتش (نائب الرئيس) السيد تركمن (نائب الرئيس)	الرئيس : شم : شم :
(موزامبيق)	السيد دوس سانتوس (نائب الرئيس)	

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم [٤٢] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

نظرا لتفويض الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد غورينوفيتش
(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٤٢ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

السيد غوتبيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ
شعاني سنوات تعاني امريكا الوسطى من أزمة نشأت ، شأنها شأن الازمات كافة ، من
اختلال في التوازن الذي كان قائما . ويحتاج الرجوع الى أسباب تلك الازمة والسبب
العوامل التي سببتها الى وقت يزيد عن الحدود المعقولة التي ينبغي أن تخضع لها أية
كلمة تلقى في مناقشة في الامم المتحدة . الا أن نقطة الانطلاق هي أن هنالك أزمة وأن
المجتمع الدولي قلق ازاءها . ان اهتمام المجتمع الدولي بما يجري واضح من ادراج
هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة . ولا يمكن ان يكون هناك أي شك بأن قلقنا
واهتمامنا - قلق واهتمام شعوب امريكا الوسطى - أكبر . ومن الخير أن الامم المتحدة
اليوم تتناول ما يجري في امريكا الوسطى ، كما تناولته في الاسبوع الماضي منظمة
الدول الامريكية . وفي المحصلة النهائية لا ينبغي لأي حدث بشري أن يكون غريبا
علينا . الا أن المعنيين أكثر من غيرهم والذين من واجبهم أن يحللوا ويناقشوا
ويبحثوا عن حلول هم أبناء امريكا الوسطى . فالامر بالنسبة لنا ليس مجرد اهتمام
أكاديمي او تضامن دولي . انه سلم وامن مجتمعاتنا ومستقبل مؤسساتنا ورفاه شعوبنا .

لنلق نظرة على المشكلة من جوانبها الايجابية ، ولكي نقوم بذلك ، دعونا نقارن
الحالة في عام ١٩٧٨ بالحالة في عام ١٩٨٦ ، لنرى مدى التقدم الذي أحرز .
ففي عام ١٩٧٨ تعايشت أربع حكومات استبدادية وحكومة ديمقراطية واحدة في
امريكا الوسطى . وفي عام ١٩٨٦ ، تتعايش أربع حكومات ديمقراطية وحكومة مستبدة

واحدة هناك . ان الديمقراطية بالطبع غير كاملة ؛ فعلى الرغم من مرور حوالي مائة عام على ديمقراطيتنا ، فإنها تبدو لنا ، نحن أبناء كوستاريكا ، مليئة بالعيب والمشاكل - من العسير حل بعضها - تستدعي اهتمام حكومتنا وشعبنا . فإذا كان يصدق هذا القول على كوستاريكا فكيف لا يصدق على الحكومات الديمقراطية الفتية التي قامت بعد فترة طويلة من الديكتاتورية .

وفي نفس الوقت ، ان الحكومة الاستبدادية الباقية ليست استبدادية بكل معنى الكلمة ؛ فلم تلغ الحريات إلغاء تاما بعد . ومع ذلك لئن سارت قدما اقامة دولة على حكم القانون باستقلال أكبر للسلطة القضائية وباحترام أكبر لحقوق الانسان من جهة ، فثمة من جهة أخرى تحرك تصارع صوب مزيد من العسكرة ؛ وتمنح سلطات أوسع للحكام ، وأصبحت حالة الطوارئ صفة دائمة ، كما أن الاضلاع لاوامر وأيديولوجية منظمة سياسية واحدة يتزايد ، كما يتزايد يوميا فرض القيود على حقوق المواطنين .

لقد أصبحت أزمة أمريكا الوسطى أكثر تعقيدا بأنها حولت الى مواجهة بين الشرق والغرب . كما تضاعفت المشاكل الداخلية التي يعاني منها كل بلد والمنطقة دون الإقليمية نتيجة لوجود الدولتين العظميين ، والدعم الذي تقدمانه الى بلدان معينة والكفاح الذي تشنانه من خلال بعض أبناء أمريكا الوسطى ، لتحديد كل منهما مناطق نفوذها . لقد وصل النزاع الى مرحلة المواجهة المسلحة ويبدو أن من الحتمي أنه سيزداد في الأشهر القادمة ، ان لم تبذل جهود للتوصل الى حل سلمي لمنعه .

لقد أعلنت حكومة كوستاريكا بوضوح ودونما لبس أنها تختبج صياغة الحياد ولا ترغب في المشاركة في أي عمل مسلح . وقد وجهت جميع أعمالها لدعم ذلك القرار . وبدلا من التنافس في عملية العسكرة ، تمسكنا بقرار عمره أربعون عاما ، يقضي بإلغاء الجيش بوصفه مؤسسة دائمة وبالححد من نفقاتنا على الامن الى الحد الأدنى الضروري لان يظلم مجتمعنا بوظائفه دون فوضى أو صراعات* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تركمن (تركيا) .

كذلك في أزمة أمريكا الوسطى هناك معركة عقائدية تغذي وتحفز وتشهد وتدعم
المواجهة المسلحة . انها المعركة الدائرة حول ماهية نظام الحكم الذي سيوفر إطار
القرارات السياسية والطريقة التي يعيش فيها المواطنون بعضهم من بعض وحول ماهية
الاساس الذي سيقوم عليه تطوير الاقتصاد وتلبية احتياجات الشعب . هذه الواجهة تحدث
في كل قارة اما خصائص أمريكا اللاتينية المحددة في الوقت الحالي فهي أن الذين
يختارون ويحاولون فرض النزعة السلطوية "اليسار إنما يفعلون ذلك ضد تيار التاريخ
ويولون ظهورهم للاتجاه الغالب . وليس هناك أصعب من معارضة تنفيذ فكرة جاء أو انها ،
وهي فكرة عميقة الجزور ويمكن أيضا تحقيقها . وهذا ما يحدث حاليا في أمريكا
اللاتينية في عهد الديمقراطية النيابية . وبطبيعة الحال فإن هناك أساسا ملموسا
وأرضية عقائدية لتطورات عبر فترة طويلة من الزمن . إلا أنه لابد ، دون تجاهل هذه
الحقائق ، من التأكيد على أنه قد حانت ، على خلاف ما حدث من قبل ، ساعة
الديمقراطية النيابية في أمريكا اللاتينية .

ولكن لاتزال هناك بقايا نزعة "اليمن" السلطوية التي لابد من إزالتها
تماما . هناك حالات ومنها تلك التي نشهدا في أمريكا الوسطى حيث يتصور أن تغيير
الصبغة العقائدية للنزعة السلطوية وإحلال نظام ملطوي لجناح يساري عمره سبع سنوات
محل ديكتاتورية لجناح يميني دامت أربعين سنة ، أمر يشكل تقدما . والحقيقة أن
الديكتاتوريات العسكرية اليمينية أشكال من الحكم لا يمكن أن تضمن النظام ولا الأمن
الذين تدعي تمثيلهما وان الماركسية - اللينينية بوصفها نظاما سياسيا واقتصاديا
جاء في مرحلة متأخرة جدا الى أمريكا اللاتينية . لقد تغلبت عليها الظروف المادية
والتطور الفكري للمنطقة التي ما برحت فترة طويلة متجهة نحو القيم . وأساليب
الحياة التي تميز العالم الغربي . انها ليست لديها ما تقدمه لشعبنا كوسيلة لاشباع
احتياجاته المادية المباشرة في ضوء نقص الانتاج والجمود الوظيفي . كذلك فإن
المحاولات الرامية الى وضع هذا موضع الممارسة تنجم عنها حالات منها الأزمة التي
نناقشها اليوم .

إن المواجهة في أمريكا الوسطى قائمة بين الذين يسعون لتعزيز الديمقراطية والذين لا يريدون تحقيق الديمقراطية لشعوبهم ، هؤلاء الذين يجعلون الديمقراطية مستحيلة في بلدهم والذين يحلمون بتصدير سلطوية الى الدول المجاورة كما ظلوا يفعلون باستمرار بالنسبة للسلفادور وهم يقومون بذلك على نطاق ضيق فيما يتعلق بهندوراس وكوستاريكا .

إن الصيغة لحل المشاكل القائمة في أمريكا الوسطى لاتزال هي النهج الشامل المطروح في وثيقة كونتادورا . ويبدو أن هذه الوثيقة بوصفها معاهدة دولية تبعد يوماً بعد يوم عن التوقيع او التصديق الحقيقي . إلا أن ذلك لا ينال من سلامة البيانات الواردة فيها ولا سلامة تحليلها ولا شجاعة ودقة الحلول التي تحتويها . إن الاعتقاد بأن مشاكل السلم والأمن في أمريكا الوسطى يمكن حلها بقبول عدم قيام بلدان أمريكا الوسطى بالتحرك نحو الديمقراطية النيابية والانتخابات الحرة والتعددية السياسية والقبول الكامل لحقوق الانسان إنما يعني تجاهل عنصر أساسي في المشكلة ، والاعتقاد بأن المشكلة يمكن حلها بأسلوب جزأ . إن السمة الرئيسية للأزمة في أمريكا الوسطى هي عدم امكانية تجزئتها والتفاعل القائم فيها بين العناصر الفردية مما يجعل من المستحيل تناول عنصر واحد مع تجاهل العناصر الأخرى . وإيا كانت النتيجة النهائية ، فنحن أبناء أمريكا الوسطى سنظل نشعر بالعرفان بالجميل بالنسبة للمهمة غير المحتملة المضطلع بها أولاً من جانب بلدان مجموعة كونتادورا وحدها ثم بمساعدة فريق الدعم ، بوصف ذلك جهداً كريماً وأخوياً للتعاون في حل مشاكلنا . ولكن هناك ولا شك شيء آخر : إن صيغة من أمريكا اللاتينية لحل مشاكل أمريكا الوسطى يمكن ايجادها . ومهما طالت المشكلة الراهنة فإن الصيغة الواردة في وثيقة كونتادورا لا ينبغي تجاهلها لأنها هي النهج الشامل الوحيد إزاء المشاكل التي خلقتها الأزمة وهي الكفيلة بحلها . هذا هو السبب لرفض أحد بلدان أمريكا الوسطى البدء بعملية ديمقراطية حقيقية والنية الواضحة لذلك البلد في الاستمرار في محاولاته لتصدير ثورة لم يحالفها

التأييد حتى على أرضه ، مع قيامه بدور مهم في تصعيد الأزمة الراهنة . إن عملية كوندادورا تأسرت أولا برفض التفاوض على الجوانب الأساسية من الوثيقة ، على أساس التذرع بمبادئ السيادة الداخلية التي أنكرها الطرف المعني على البلدان المجاورة له التي وصل التدخل في شؤونها أحيانا الى حد النزاع المسلح . إن هذا البلد وصل به الأمر الى حد رفع خلافاته مع البلدان المجاورة الى محكمة العدل الدولية . وفي ضوء أحكام معاهدة البلدان الأمريكية المعنية بالحل السلمي للمنازعات - ميشاق بوغوتا - فإن هذا القرار قد وجه ضربة قاسية الى عملية كوندادورا . هذه العملية ، التي وصلت الى مرحلة تجسدت في مواد معاهدة دولية ، تطلبت قرارات حازمة ومن ثم لا يمكن استخدامها في الأغراض الدعائية .

وفي الحديث عن أزمة أمريكا الوسطى ، لابد من أن نذكر الالتزامات التي تم تحملها في عام ١٩٧٨ فيما يتعلق بمنظمة الدول الأمريكية . إن الموقف الذي اتخذته غالبية بلدان أمريكا اللاتينية لابد من وضعه في الاعتبار ، من التزام بالتقدم نحو إقرار سيادة القانون ومن حماية فعالة لحقوق الانسان واجراء انتخابات حرة تشارك فيها جميع الفئات السياسية في ظل فرمة متكافئة للوصول الى السلطة ومن بناء للديمقراطية .

ولا يمكن لأمريكا الوسطى أن تحل أزمتها ولا يمكنها أن تبدأ فترة من النمو لتصل الى مجتمعات أفضل من التي تعيش فيها الآن إلا بالالتزام بهذا كله . وحينئذ يمكن أن نكف عن كوننا موضوعا للمواجهة بين الشرق والغرب ، وأن نحذف من قائمة المشاكل الدائمة المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن يراودنا الشعور بأننا نحل مشاكلنا بأنفسنا في أوطاننا بوصفنا سادة لمناشرنا .

السيد مكليين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها هي الجمعية

العامّة تدعى مرة أخرى للنظر في مسألة امريكا الوسطى . لقد بذلت في السنوات الاربع التي انقضت منذ بحث هذه المسألة للمرة الاولى جهود مخلصه ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة في المنطقة . ولسوء الطالع لم يكتب النجاح لهذه الجهود . إن كندا تشعر بانزعاج عميق إزاء بقاء التقدم وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق يدفع إلى الامام قضية السلم في امريكا الوسطى . وقد أوضحت مرة أخرى مداوات الجمعية العامّة لمنظمة الدول الامريكية التي جرت في مدينة غواتيمالا في الاسبوع الماضي حجم الصعوبات التي ما زالت تعترض احراز التقدم .

ان عملية الحوار الحقيقي ، الذي يجري بحسن نية ويحظى بدعم المجتمع الدولي بأسره ، هي وحدها التي تستطيع التغلب على غياب الثقة المتبادلة الذي يميز العلاقات بين أطراف النزاع . إن المسافات التي تفصل بين مواقف الاطراف المتعارضة في امريكا اللاتينية شاسعة ، ولا ينبغي لاحد منا أن يسمح لنفسه بالركون إلى الاعتقاد المريح بأن تلك الخلافات ، الناشئة عن عوامل تاريخية وايدولوجية ، يمكن تجاوزها بسهولة . غير اننا نعتقد ان إقامة عملية حوار متعل نقطة انطلاق أساسية .

ولكن كانت العقبات هائلة والاحتمالات الضعيفة لحلها تعد مشبحة للهمة ، فيجب علينا ، وعلى أبناء امريكا الوسطى أساما ، الا نعدل عن السعي في سبيل المصالحة . ونأمل أن تشتد عزيمة كل الاطراف المعنية على المضي في هذا السبيل ادراكا منهم لان بديله هو تصاعد العنف والدمار .

لقد صادفت عملية كونتادورا مجموعة من الصعوبات . ونحن نناشد جميع الاطراف المعنية اظهار الارادة السياسية اللازمة وعدم التخلي عن الجهود التي بذلت على مدى السنوات الثلاث الماضية . دعونا لا نغلق الطريق أمام ما تبين انه القناة الرئيسية للحوار في سبيل المصالحة الاقليمية .

وترى كندا ان رغبات وحاجات شعوب امريكا الوسطى لا يمكن الوفاء بها إلا عن طريق نظام سياسي يتفهمها ويستجيب لها . ان عودة الديمقراطية في غواتيمالا وتعزيزها في هندوراس دليلان على رغبة شعوب المنطقة في السلم والاستقرار . كما يفتحان الافاق أمام معالجة الاسباب الاساسية للصراع ، وذلك يتسم بقدر أكبر من الأهمية .

إن كندا مستعدة للمساعدة قدر الامكان على دعم المؤسسات الديمقراطية في بلدان المنطقة . وقد استجبنا على سبيل المثال لطلب حكومات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس لمراقبة الانتخابات في تلك البلدان وكانت تقارير مراقبيننا ايجابية للغاية في كل حالة من الحالات .

إن التقدم المحرز في اتجاه انشاء برلمان لبلدان امريكا الوسطى يعد تطورا مشجعا آخر . ونأمل أن تعقب إعلان النوايا هذا خطوات ملموسة لتحويل هذه الفكرة إلى واقع فعلي . إذ يمكن لهذه الهيئة ان توفر أداة للتفاوض والتعاون بين أمم المنطقة وأن تساعد بذلك على تخفيف حدة التوترات التي تسود المنطقة في الوقت الراهن .

وأود أن أكرر تأكيد موقف كندا فيما يتعلق بالاسباب الجذرية للتوترات في المنطقة . اننا نعتقد ان تلك التوترات ناجمة عن الظلم الاجتماعي والاقتصادي وعدم تنفيذ الإصلاحات الأساسية . ان هذه الإصلاحات لا يمكن فرضها من الخارج . ولئن كانت كندا تؤكد على الجذور الاجتماعية والاقتصادية للتوترات ، فاننا أيضا نعتزف بالابعاد الايديولوجية للصراع الجاري . ونحن نعتقد انه يجب على أبناء امريكا الوسطى أن يتخذوا ما يخصهم من قرارات بغير تدخل خارجي . وإننا ، كما صرح مؤخرا رئيس الوزراء بريان مولروني :

"لا نؤيد تصدير الثورات ، كما لا نؤيد بنفس القدر تدخل الغير في أي مكان في امريكا الوسطى . وذلك أيا كان ذلك الغير وبغض النظر عن مصالحه المشروعة في المنطقة . ويؤسفنا مد الخلاف بين الشرق والغرب إلى المنطقة ، ولا نقر أن يزود أي بلد كان أية جماعة في المنطقة بالسلاح" .

لقد كانت تلك السياسة احد الاعتبارات التي جعلت كندا تؤيد القرار الذي اتخذته هذه الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن حكم محكمة العدل الدولية في القضية المقدّمة من نيكاراغوا .

وإلى جانب تأييدنا القوي لعملية كونتادورا ، فإننا ننظر إلى المساعدة الانمائية بوصفها عنصرا أساسيا في سياستنا ازاء المنطقة . فبغير التنمية لن يكون هناك أمل يذكر في إحلال السلم وإقامة الديمقراطية ، اننا اذن نربط بين التنمية والسلم . لذا زادت كندا بصورة كبيرة من مساعداتها الثنائية لبلدان امريكا الوسطى في السنوات الأخيرة .

إن المبدأ الذي يوجّه سياستنا في مجال المساعدة الانمائية هو أن تلك المساعدة ينبغي أن تعزز تطوير قطاعات السكان الاكثر احتياجا في المجتمع . اننا نسعى إلى مساعدتهم على تحطيم اغلال الفقر اعتمادا على مواهبهم الخاصة حتى يتمكنوا لهم ان يوفروا حياة أفضل لانفسهم ولاطفالهم . ان المساعدة التي نقدمها لا ينبغي تفسيرها بأنها تأييد غير مشروط من جانب الحكومة الكندية لحكومة البلد المستفيد . فنحن لا نزال نشعر بقلق عميق لانتهاكات حقوق الانسان في غواتيمالا والسلفادور . إن الكنائس والمنظمات غير الحكومية الكندية لها خبرة طويلة بالعمل الاجتماعي والانساني في امريكا الوسطى ؛ وقد دأبت على الاعراب عن قلقها إزاء تلك الانتهاكات ووضحت لاعضاء البرلمان والحكومة والمجتمع الدولي بوجه عام أن هذه الانتهاكات لا تزال مستمرة بالرغم من انها ، بفضل التزام القادة المنتخبين لتلك البلدان ، قد قلت بصورة ملحوظة عما كانت عليه في السنوات السابقة . غير أن أعمال القتل والاختفاء ما زالت مستمرة وتعد تذكيرا اليما بهذه المأساة الانسانية الجارية ووصمة عار على جبين البشرية .

اننا ندرك تعقيدات الوضع في المنطقة ، كما ندرك انتهاكات الحقوق المدنية في نيكاراغوا ونأسف لإغلاق صحيفة "لابرنسا" . ويؤسفنا أيضا انه قد تم فرض حظر على بعض أعضاء الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا . وتدعو كندا القادة الساندينينيين الى تذكر الروح التي ولدت في غمارها ثورتهم .

لقد أصبح الكنديون على وعي متزايد بالحالة في امريكا الوسطى ، بفضل التغطية الاخبارية المكثفة ومقدم آلاف اللاجئين من المنطقة الى كندا مؤخرا . اننا نحن الكنديين بوصفنا شعبا نفخر بوجه خاص لان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد منحتنا جائزة نانسن . ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا للمساعدة في تخفيف معاناة شعوب امريكا الوسطى .

في ضوء هذا ، شعر الكنديون بأسى عميق عندما عرفوا بنبأ الزلزال الذى وقع في السلفادور في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر وتسبب في أشكال جديدة من الموت والدمار والخراب لشعبها . وقد انضمت الحكومة الكندية ، بالتعاون مع كنائسنا ومنظماتنا غير الحكومية إلى جهود الانقاذ التى بذلتها السلفادور حكومة وشعبا لمواجهة العواقب المفجعة المترتبة على تلك الكارثة . ونحن نعرب لهما عن مواساتنا في هذه الأوقات العصيبة .

لقد كانت السنة الماضية صعبة لمن حاولوا دفع قضية السلم في امريكا الوسطى إلى الامام . وقد تساءل البعض عن جدوى عملية كونتادورا . وأشاروا ، ولهم بعض الحق ، الى عجز المجموعة عن تحقيق تقدم حاسم في اوقات حرجة من التاريخ ، ففى جوانب كثيرة للصراع الاقليمي لاحت امكانيات التوصل الى نتيجة ناجحة للمفاوضات ، لتعود فتتلاشى مرة أخرى . واني أقصد على سبيل المثال المفاوضات بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الثورية الديمقراطية .

وعلى الرغم من أن هذه الحلول وغيرها من الحلول العملية والجزئية قد تكون لها فوائدها ، فإننا نرى انه لا ينبغي لمعزيتنا وحماسنا أن يضعفنا في العمل من أجل التسوية السلمية الشاملة في المنطقة . ولا تغفل كندا الاقتراحات الأخرى . غير أن تلك الاقتراحات ينبغي أن تكون متممة ، بقدر الامكان ، لجهد الكونتادورا . وكانت كندا وستظل حريصة على التوصل الى سبل تمكننا من الاسهام في خدمة قضية السلام بصورة عملية وملمومة . ولذا تتابع كندا عن كثب المباحثات الجارية هذا الاسبوع في اجتماعات منظمة الدول الأمريكية في مدينة غواتيمالا .

وقدّم كنديون من جميع قطاعات المجتمع الدليل يوما بعد يوم وأصبوا بعد اسبوع على قلقهم العميق ازاء المشاكل السائدة في أمريكا الوسطى وذلك في الالتماسات التي قدموها مؤخرا الى اللجنة البرلمانية الخاصة بالمعنية بالسياسة الخارجية . وتشارك حكومة كندا في ذلك القلق ، إذ ان أمريكا الوسطى بحاجة الى السلم الذي يقوم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لكي تتيح لشعبها اولا وقبل كل شيء التنمية ؛ وثانيا ، التمتع بالحريات الشخصية في مجتمعات ديمقراطية ؛ وثالثا ، لكي تتطلع الى المستقبل بثقة لا بقلق . وسوف تسترشد جهودنا بهذه الاهداف الثلاثة .

وما زالت بيئة أمريكا الوسطى غير مستقرة . فكثيرا ما يروعها انتهاك حقوق الانسان ، والفقر الشديد ، وعدم احترام الحقوق المدنية ، وشبح اضطراب ١٠ في المائة من السكان الى النزوح عن ديارهم . ومهما بدت تلك المشاكل مستعصية على الحل ، ومهما بدت الحلول المطروحة لها جسورة ، فإن كندا ملتزمة بأن تبذل كل ما في وسعها لتشجيع ومساندة الحلول غير العسكرية .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : على الرغم من

الجهود الضخمة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية التوصل الى تحوية سياسية عادلة لمشاكل أمريكا الوسطى الملحة ، فإن الازمة في تلك المنطقة تتزايد خطورتها بصورة مطردة تهدد الاستقرار في العالم أجمع .

ويتزايد التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، نيكاراغوا . وهي البلد الذي اختار طريقا مستقلا للتنمية .

ويتفق وفد جمهورية منغوليا الشعبية في الرأي تماما مع وزير خارجية نيكاراغوا السيد ديسكوتو بروكمان ، الذي أوردته في بيانيه أمام الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، وكذلك مع البيان الذي أدلت به اليوم ممثلة نيكاراغوا الدائمة السيدة نورا استورغا غاريا فيما يتعلق بتفاهم الازمة في امريكا الوسطى .

وتحاول حكومة الولايات المتحدة تبرير حرب التخريب المدفوعة الأجر التي تشنها على دولة نيكاراغوا المستقلة ذات السيادة متذرة بخطر وهي اصطنعته هي زاعمة ان نيكاراغوا تهدد المصالح الوطنية للولايات المتحدة الامريكية .

غير ان الوقائع ، والاحداث الاخيرة تثبت ان العكس هو الصحيح ، فان تصديق رئيس الولايات المتحدة على قانون يخصص ١٠٠ مليون دولار للمساعدات العسكرية والمالية لعصابات الكونترا ، وما تكشف من اشتراك مسؤولين على مستوى عال في حكومة ريغان فيما يسمى بالعمليات الخاصة ضد نيكاراغوا ، يؤكدان بصورة مطردة خطر اتساع العدوان على هذا البلد الذي ينتمي إلى امريكا الوسطى .

وتتعارض هذه الاعمال من جانب الولايات المتحدة مع ميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك المتحضر . وما فتىء المجتمع الدولي يعرب باستمرار عن تأييده لنضال شعب نيكاراغوا العادل والمشروع ، وطالب بأن تكف الولايات المتحدة عن أعمالها العدوانية في امريكا الوسطى . وعلى الاخص اتخذ مجلس الامن ، القرار ٥٦٣ (١٩٨٥) ، الذي يؤكد ، بين أمور أخرى ، سيادة وحق نيكاراغوا وغيرها من الدول في تقرير مصيرها واقامة علاقاتها الخارجية بما يتفق مع مصالح شعوبها دون تدخل خارجي . وقد ابرزت الجمعية العامة مرارا في قراراتها ضرورة التوصل الى تسوية سلمية للازمة في امريكا الوسطى . وقد أصدرت الهيئة القانونية العليا للامم المتحدة ، وهي محكمة العدل الدولية ، فتوى مفادها ان الولايات المتحدة بارتكابها أعمال التخريب ضد

نيكاراغوا تنتهك مبادئ القانون الدولي ، ولا سيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومبدأ عدم الاعتداء على سيادة الدول الأخرى ، وعدم اللجوء إلى القوة وغير ذلك من المبادئ ، وتتعارض هذه الأعمال أيضا مع أحكام الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . وقد طالبت محكمة العدل الدولية بشأن توقف الولايات المتحدة على الفور أعمالها العدائية وان تمتنع عنها في المستقبل . ولكن بالرغم من مطالبة الرأي العام العالمي للولايات المتحدة بالامتثال لحكم محكمة العدل الدولية ، فإنها لم تتخل حتى يومنا هذا عن سياستها العدوانية تجاه دولة نيكاراغوا ذات السيادة .

وينبغي ان نذكر في هذا الصدد ان الولايات المتحدة وحلفاءها المقربين قد اعلنوا دائما تعهدهم بالامتثال لاحكام محكمة العدل الدولية ، فايين الاتساق بين القول والفعل هنا ؟

ويرى وفد منغوليا ان حكومة الولايات المتحدة بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣١/٤١ الذي اتخذ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بالأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ، ينبغي ان تمتثل امتثالا كاملا وفوريا لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ فيما يتعلق بالأعمال العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها .

ان رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في هراري في نهاية آب/اغسطس ، قد أدانوا بالاجماع تمعيد أعمال العدوان ، والهجمات العسكرية ، والتدابير الاقتصادية القسرية وغيرها من الاجراءات التي تتخذ ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي ، وسلامتها الاقليمية ، واستقرارها وحققها في تقرير الممير . وطالبوا بالوقف الفوري لكل أوجه التهديد والاعمال العدائية الموجهة ضد نيكاراغوا .

ان حكومة نيكاراغوا الساندينية ، التي نشأت نتيجة للانتصار البطولي الذي حققه شعب نيكاراغوا المحب للسلم على ديكتاتورية نظام سوموزا وارهابه ، قد استجابت لنداءات مجموعة كونتادورا بتقديم مقترحات سلمية ببناء ، وبالعراق عن استعدادها للتوقيع على اتفاق يرمي الى التسوية السلمية لمشاكل امريكا الوسطى . ان شعب منغوليا يؤازر شعب نيكاراغوا الشقيق مؤازرة قوية في كفاحه العادل من أجل الاستقلال وتحرير اراضيه ، ومن أجل الاستقلال وتحرير اراضيه ، ومن أجل السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

ان المؤتمر التاسع عشر للحزب المنغولي الشعبي الثوري ، الذي عقد في أواخر أيار/مايو الماضي ، أكد ذلك من جديد . انه شدد على :

"تضامنه الراسخ مع شعب نيكاراغوا الباسل وأدان اداة قاطعة الحرب

غير المعلنة التي تشنها الآن الولايات المتحدة على نيكاراغوا الثورية" .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد الجهود البناءة المبذولة من جانب حكومة السانديستا والرامية الى الحفاظ على السلم وتخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى . كما تؤيد الاقتراحات المقدمة من مجموعة كونتادورا ومجموعة ليما والرامية الى التوصل الى حل سلمي لمشاكل امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي الملحة . اننا نشاطر موقف نيكاراغوا القائل بان التسوية السلمية للنزاعات في منطقة امريكا الوسطى لا يمكن تحقيقها الا على اساس الاحترام المتبادل لامن جميع البلدان الواقعة في المنطقة ، بما فيها نيكاراغوا ، وازالة القواعد العسكرية الاجنبية من المنطقة ؛

وانسحاب القوات الاجنبية ؛ ووقف المناورات العسكرية ؛ ونبذ استخدام اراضي بلد ما للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر .

كما يؤكد وفدنا مرة أخرى موقف حكومتنا القائل بأنه لا يمكن النظر في السبب الرئيسي لازمة امريكا الوسطى في اطار المجابهة بين الشرق والغرب . اذ يكمن السبب الرئيسي لتلك الازمة - بالاحرى - من السيادة الامبريالية وأعمال القمع التي تمارسها الولايات المتحدة ، التي تتحمل - بوصفها دولة عضوا دائمة العضوية في مجلس الامن - مسؤولية أساسية عن صيانة السلم الدولي ، وضمان احترام سيادة جميع الدول وامتقلالها .

وفي الختام ، يعرب وفد منغوليا عن أمله في أن تساعد المناقشة الحالية للحالة في امريكا الوسطى على التوصل الى حل سريع للمشاكل المتفجرة في منطقة امريكا الوسطى ، ومن ثم تقديم الاسهام اللازم لاقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين .

السيد اودو فينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في السنة التي انقضت منذ أن بعثت الجمعية العامة في دورتها الاربعين البند الخاص بالحالة في امريكا الوسطى لم يتغير الوضع في ذلك الاقليم . فهو ما زال متوترا غاية التوتر . وسبب ذلك يرجع الى العملية الجارية في بلدان امريكا اللاتينية ، والموقف الذي تتخذه تجاهها الدوار الامبريالية .

وأؤكد على أن بلدان امريكا اللاتينية تجتاز الآن فترة تشهد نهضة حركات التحرر الوطني . فانتصار الثورة النيكاراغوية ، ونجاح نيكاراغوا في احباط كل الهجمات التي توجهها اليها قوى الرجعية ، بالإضافة الى الاحداث الاخرى الجارية في المنطقة ، قد اشارت انزعاج الدوائر الامبريالية التي تخشى في المقام الاول من أن تحذو الشعوب الاخرى حذو الدول التي تحررت . ولهذا السبب ، على وجه التحديد ، تبذل جهود مكثفة لعرقلة العمليات الثورية في المنطقة ولاخضاعها لسيطرة تلك القوى .

ان نمل تلك السياسة القاطع موجه أولا وقبل كل شيء الى نيكاراغوا ، لان بعض الدوائر في الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقبل فكرة أن يختار شعب بلد صغير من بلدان امريكا الوسطى - اعتادت تلك الدوائر أن تعتبره ملكا خالما لها - طريق استقلاله وعدالته الاجتماعية . ولهذا السبب تتدخل تلك الدوائر على نحو صارخ في شؤون نيكاراغوا الداخلية ، فهي تقوم بتمويل عميات الثورة المضادة ومدتها بالسلاح ، بل انها تشن بالفعل حربا غير معلنة على نيكاراغوا .

لقد كرمت الأمم المتحدة ، وما زالت تكرر اهتماما كبيرا لمشاكل امريكا الوسطى ففي حزيران/يونيه الماضي بحثت محكمة العدل الدولية في لاهاي مسألة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وحولها . وأصدرت حكما بهذا الشأن . وقد وجدت ان الولايات المتحدة مذنبه لانتهاكها المارخ للقانون الدولي ، وذلك بمدها لمصبات الكونترا بالعتاد ، وتقويض سيادة نيكاراغوا ، وزرع الالفام في مياهاها الاقليمية وفرض حظر تجاري عليها ، بل وانخرطها في أعمال أخرى غير مشروعة . وقد أكدت محكمة العدل الدولية ان السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا تعد انتهاكا للقواعد الاولية للقانون ، ولالتزام ذلك البلد - بوصفه عضوا في الأمم المتحدة - بعدم استعمال القوة ضد الدول الأخرى .

ان هذا الحكم القاطع الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يعد دليلا آخر ، قانونيا هذه المرة ، على الادانة المتزايدة من قبل الرأي العام العالمي للسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ازاء نيكاراغوا .

لقد شغل مجلس الأمن ثلاث مرات هذا العام ببحث مشاكل امريكا الوسطى . وفي مرتين منها كان على وشك التوصل الى اتخاذ مقرر بشأن حكم محكمة العدل الدولية ، لكنه في المرتين كليتهما استعملت الولايات المتحدة حق النقض لمشروع القرارين اللذين يؤيدان مطالبة محكمة العدل الدولية بوقف الأعمال التخريبية الرامية الى تقويض نيكاراغوا .

ومؤخرا ، بحثت هذه المسألة في الدورة الحالية للجمعية العامة التي دعت بالحاح في قرارها (٢١/٤١) الى الامتثال الفوري التام لحكم محكمة العدل الدولية .

(السيد أودوفينكو وجمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومازال هناك قدر كبير من العمل الذي ينبغي انجازه من جانب مجموعة كوندادورا وفريق الدعم اللذين بذلا جهودا كبيرة من أجل ايجاد السبل التي تؤدي الى حل سلمي لمشاكل امريكا الوسطى .

وفي نفس الوقت ، تواصل الولايات المتحدة زيادة حدة التوتر في ذلك الجزء من العالم . واتخذت حكومة ذلك البلد خطوة جديدة خطيرة تتمثل في تصعيد الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا . وقد حصلت على موافقة مجلس الشيوخ وذلك بعد حصولها على موافقة مجلس النواب على تخصيص البيت الابيض لاعتماد اضافي مقداره ١٠٠ مليون دولار للمساعدات العسكرية المقدمة لقوات الكونترا . وحتى يومنا هذا ، تقدم هذه الملايين العديدة المخصصة لمحاربة الزعماء الساندينينيين سرا عن طريق وكالة المخابرات المركزية والبنثاغون . وقد اقر كونغرس الولايات المتحدة مبلغ المائة مليون دولار المخصصة لقوات الكونترا بشكل علني لأول مرة . كما اعترف صراحة بان هذه الاموال تستخدم أساسا للحصول على معدات امريكية للمرتزقة .

وبعبارة أخرى ، وهذا رأي الساسة والمستنيرين الواقعيين في الولايات المتحدة ذاتها ، تم اعطاء الضوء الاخضر للاعداد لتدخل مسلح مباشر في نيكاراغوا . وهذا قرار مشين وخطير . فالولايات المتحدة تحتفظ قبل كل شيء بعلاقات دبلوماسية مع نيكاراغوا بينما تدعم صراحة كفاحا مسلحا ضد ذلك البلد .

ويمارس ضغط اقتصادي صارخ مستمر ، فضلا عن كل أنواع الجزاءات الاقتصادية ضد نيكاراغوا لاضع ذلك البلد لارادة الولايات المتحدة . وبالإضافة الى مئات الملايين من الدولارات التي تنفق للحاق الضرر باقتصاد نيكاراغوا نتيجة للأعمال التي تقوم بها عصابات الكونترا السوموزيين ، فان الضرر الذي حل بذلك البلد حتى منتصف العام الحالي نتيجة للحظر التجاري المفروض عليه يقدر بمبلغ ٩٣,٢ من ملايين الدولارات حسب ما جاء في الوثيقة A/41/596/Add.2 .

وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نوضح انه في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية تمييزية وتمسقية على نيكاراغوا ، ذلك البلد المحب للسلم

والرافض للخضوع لارادة دولة أجنبية ، فانها - أي الولايات المتحدة - تتجاهل بعناد نداء المجتمع الدولي الموجه اليها بأن تؤيد فرض جزاءات اقتصادية فعالة على النظام العنصري المجرم ، الذي تعتبره حليفها التاريخي .

وبذلك يكون أمامنا نهجان متضادان فيما يتعلق بمشكلة امريكا الوسطى . احدهما يتمثل في منع التسوية السياسية في المنطقة وتقويض عملية كونتادورا بفرض ارادة الولايات المتحدة على بلدان المنطقة وحرمانها من الحق في التنمية المستقلة بمنأى عن التدخل الخارجي . أما الآخر فهو نهج نيكاراغوا البقاء الذي يقف باستمرار لمنع الصراع المسلح ويسعى بمشاهدة لتلمس السبل والوسائل التي تؤدي للتوصل الى تسوية سلمية للمسائل المختلف عليها عن طريق المفاوضات .

لقد أعلنت حكومة نيكاراغوا انها مستعدة لان تناقش وتوقع مع الولايات المتحدة معاهدة للأمن المتبادل من شأنها أن تيسر تحويل امريكا الوسطى الى منطقة محايدة ، وأوضحت مرة أخرى أنها ترى أن السبيل الوحيد لتحقيق تفاهم سياسي يكفل احلال السلم والتعاون في المنطقة يكمن في المفاوضات الدبلوماسية التي تستند الى عملية كونتادورا .

ولا يمكن احلال سلم دائم في امريكا الوسطى الا اذا وجدت ضمانات للأمن الداخلي والخارجي لكل الدول في المنطقة . وأي اتفاق يبرم بين بلدان امريكا الوسطى بشأن تسوية الصراع لن تكون له قوة حقيقية الا اذا أوقفت الولايات المتحدة عدوانها على نيكاراغوا . ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها بلدان امريكا الاتينية ، بما في ذلك البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، من أجل التوصل الى تسوية عادلة لمشاكل امريكا الوسطى عن طريق المفاوضات بمنأى عن أي تدخل خارجي .

وتعرب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن تضامنها المخلص مع شعب نيكاراغوا الذي يخوض نضالا عادلا من أجل استقلاله ولتحقيق الحرية والسلم في امريكا الوسطى والكرامة في نهاية المطاف لكل الدول ذات السيادة . ونريد أن نرى حلا فوريا لمشاكل المنطقة يتحقق بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات البقاء .

السيد بوي هوان ناك (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ شهرين مضيا ، اعرب رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز في اعلانهم الختامي الصادر في نهاية مؤتمر قمتهم الثامن المعقود في هراري ، عاصمة زمبابوي ، عن بالغ قلقهم لان :

"الحالة السائدة في امريكا الوسطى تشكل احدي بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي ... [و] ازدادت الازمة سوءا نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع انواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر والقهر التي تعاني منها تلك المنطقة منذ امد طويل ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين". (A/41/697 ، المرفق ، الفقرة ٢٢٤)

ومنذ اكثر من شهر مضى ، اعرب وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ايضا في بيانهم المؤرخ في او تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ عن قلقهم العميق وقالوا : "تتفاقم الازمة في امريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب يوما بعد يوم". (A/41/662 ، المرفق ، ص ٢)

وقد اكدت التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين على نحو متزايد الشواغل السالفة الذكر التي تم التعبير عنها في البيانات التي ادلى بها ممثلو هتي البلدان في اجتماعات متكررة عقدها مجلس الامن لمناقشة الحالة في امريكا الوسطى وكذلك في المناقشة العامة في الجمعية العامة ، وبوجه خاص في البيانات التي ادلى بها السيد ديسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا يومي ١٠ و ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ويوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وكذلك في البيان الذي ادلت به السيدة نورا استورغسا غاريا هذا الصباح .

ان اسباب الحالة المتوترة والمتفجرة ، كما تكرر تأكيد ذلك مرارا وتكرارا في القرارات ذات الصلة الصادرة عن حركة عدم الانحياز والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، فضلا عن مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، ليست مظهرا من مظاهر المجابهة بين الشرق والغرب كما زعمت القوى الامبريالية والرجعية في محاولة لبلية

الرأي العام . فالاسباب العميقة والمباشرة لهذه الحالة المتدهورة لا تكمن في حالة الفقر والتخلف المتبقية من العهود الماضية لكل بلد من هذه البلدان فحسب وانما ترجع أساسا الى أعمال العدوان والتدخل التي تمارسها الادارة الامريكية ، فضلا عن استعمالها القوة والتهديد باستعمالها ضد الاستقلال والسيادة والعلامة الاقليمية وتقرير المصير لشعوب بلدان امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، وبوجه خاص نيكاراغوا . وكذلك ضد التطلعات المشتركة لهذه الشعوب للسلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وتدل الاحداث التي حدثت على مدى العام الماضي ، لاسيما الشهور الاخيرة ، على ان الحالة في امريكا الوسطى أصبحت بالغة الخطورة مع تصاعد الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا الى حد خطير وامتدادها الى نطاق أوسع واتخاذها شكلا جديدا . لقد تحولت الحرب الخفية التي تدور طوال السنوات السبع الماضية ضد جمهورية نيكاراغوا الفتية الى حرب علنية تقودها بشكل رسمي وكالة المخابرات المركزية . وقام الخبراء العسكريون الامريكيون بدور مباشر في تدريب وتجهيز قوات الكونترا الرجعية ، التي تقوم من معاقلها في البلدان المجاورة بأعمال العدوان وشن الهجمات على أراضي نيكاراغوا .

وقد سُنَّ قانون بتخصيم مائة مليون دولار لتمويل المرتزقة المناهضين للشوورة لتكثيف أعمالهم الإرهابية والتخريبية ونشر القلاقل داخل نيكاراغوا وحولها . وعلاوة على ذلك ، إلى جانب الحصار الاقتصادي المستمر لنيكاراغوا ، وتلغيم موانئها والمناورات العسكرية التي تجري بالقرب من شواطئها ، فقد أرسلت كميات هائلة من الأسلحة والذخائر وغيرها من الإمدادات الحربية إلى قوات الكونترا الرجعية محاولة لممارسة ضغوط في جميع الميادين لإجبار هذه الدولة الشورية الفتية على أن تستسلم لما تمليه الولايات المتحدة .

وإلقاء القبض على الأسير الأمريكي يوجين هاسنفوس بعد إسقاط طائرته من طراز سي ١٢٣ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر واعترافاته للمحافة الدولية في ماناغوا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بأنه عمل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بناء على أوامر مباشرة من اثنين من موظفي الوكالة وهما ماكس غواميز ورامون ميدينا اللذان نسقا عملية نقل الأسلحة والذخائر جوا إلى القوات المناهضة للشوورة مما يقدم دليلا لا يمكن إنكاره على تورط الإدارة الأمريكية المتزايد في هذه الحرب الإجرامية القذرة ، التي أودت حتى الآن بحياة ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ نيكاراغوي وتسببت في أضرار هائلة بلفت بليون دولار بمؤسسات نيكاراغوا الاقتصادية والثقافية والتعليمية مما يهدد السلم والأمن في المنطقة بأسرها .

وقد لقيت تلك المفامرات التي قامت بها الإدارة الأمريكية ضد نيكاراغوا إدانة شديدة في كل أنحاء العالم . وأدان رؤساء دول أو حكومات ما يزيد على ١٠٠ من بلدان عدم الانحياز في اجتماع القمة الأخير الذي عقد في هراي :

"تمعيد المدوان ، والاعتداءات العسكرية ، وغيرها من الأعمال المرتكبة ضد سيادة نيكاراغوا ، واستقلالها السياسي ، وسلامتها الإقليمية ، واستقرارها ، وحققها في تقرير المصير" .

ورأوا

"انه ينبغي بحث أعمال الضغط السياسي والاقتصادي هذه ، بالإضافة إلى الأعمال العسكرية ، في إطار الخطة الاوسع نطاقا لزعة استقرار نيكاراغوا والاطاحة بحكومتها" .

وأبدوا مشاعر الغضب :

"لأن كونغرس الولايات المتحدة وافق على تخصيص اعتمادات أخرى تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لجيش المرتزقة المناهض للنظام وأذن لوكالة المخابرات المركزية بالاشتراك علنا في تدريب هذا الجيش والاشراف عليه ، كما أذن للخبراء العسكريين للقوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة في الولايات المتحدة بالاشتراك في تدريب قوات المرتزقة بغية الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية . وادانوا بشدة هذا العمل اللاأخلاقي وغير الشرعي الذي ينتهك القواعد المقبولة للسلوك والقانون الدوليين . وأكدوا أن هذا الاعتداء الصارخ على جمهورية نيكاراغوا لا يمثل فقط انتهاكا للسيادة والاستقلال السياسي وتقرير المصير لهذا البلد العضو في حركة عدم الانحياز ، ولكنه يشكل أيضا اعتداء على مبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز وعلى ميثاق الأمم المتحدة" . (A/41/697 ، ص ٦٩-٧٠ ، الفقرات ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧)

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه الماضي أيضا حكما قاطعا يدين أعمال الولايات المتحدة العدائية ضد نيكاراغوا ويطالبها باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي كما يلي :

"تقرر ان الولايات المتحدة الامريكية ، بقيامها بتدريب وتسليح وتجهيز وتمويل وامداد قوات "الكونترا" ، أو بقيامها بشكل آخر بتشجيع ودعم ومعاونة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها تكون قد تصرفت ، ضد جمهورية نيكاراغوا ، على نحو يخل بالتزامها في إطار القانون الدولي العرفي/بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى" .

و

"تقرر ان الولايات المتحدة الامريكية يجب عليها فورا أن تكف وتمتنع عن جميع الافعال التي قد تشكل إخلالا بالتزامات القانونية السالفة الذكر" . (S/18221 ، ص ١٣٧ و ١٤٠)

كما قررت المحكمة أن الولايات المتحدة ملزمة بتعويض جمهورية نيكاراغوا عن الأضرار التي لحقت بها .

وقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر القرار A/41/31 بأغلبية ساحقة الذي يطالب الإدارة الأمريكية بأن تنفذ على الفور حكم محكمة العدل الدولية .

وجمهورية فييت نام الاشتراكية تشاطر غيرها من البلدان المحبة للسلم والعدالة في الإدانة القوية لهذا التصعيد الخطير الجديد للحرب من جانب الإدارة الأمريكية ضد استقلال وسيادة شعوب منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وسيادتها الإقليمية وتقرير مصيرها وشعب نيكاراغوا على وجه الخصوص ، وتطلب إلى الامبرياليين الأمريكيين وغيرهم وضع نهاية فورية لهذه الأعمال الإجرامية الخطيرة .

كما نطالب الإدارة الأمريكية بأن تنفذ دون إبطاء حكم محكمة العدل الدولية . وفي نفس الوقت نؤكد من جديد التأييد الثابت من جانب فييت نام حكومة وشعبا لشعب جمهورية نيكاراغوا وحكومتها والتضامن القوي معها ، في الدفاع عن ثمار ثورة الساندينين وفي ممارستهم لحقهم في الدفاع عن النفس بغية صون استقلال جمهورية نيكاراغوا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضد المخططات الشريرة والأعمال المفامرة للامبريالية والرجعية . ونؤيد بقوة حسن النية والجهود البناءة التي تقوم بها جمهورية نيكاراغوا فضلا عن المبادرات والمساعدات النشطة لمجموعة كونتادورا وأفرقة الدعم لإيجاد حل سلمي للنزاعات والازمة في أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض . ونرحب بالجهود الدؤوبة للأمين العام في المساهمة في البحث عن هذا الحل .

وختاما نرى أن مشكلات أمريكا الوسطى مثلها مثل كل المشكلات الإقليمية الأخرى يجب حلها عن طريق شعوب المنطقة نفسها دونما تدخل خارجي . ومثل المناطق الأخرى المضطربة في العالم تحتاج أمريكا الوسطى إلى السلام وللاستقلال المبكرين حتى تركز شعوب بلدان المنطقة جهودها وطاقاتها على بناء بلدانها وفقا للطريق الذي اختارته بعد عقود طويلة من الاستغلال الامبريالي والاستعماري .

السيد بيجتي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التردى
الخطر للآزمة فى أمريكا الوسطى الذى تكمن جذوره فى التناقضات والمظالم الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية والتاريخية العميقة والمحاولات الرامية إلى الحفاظ على أشكال
بالية من الهيمنة الأجنبية والاستغلال تشير قلقا وانشغالا متزايدا لدى الرأى العام
العالمى وهذه المنظمة .

إن المحاولات المتزايدة الصراحة أبدا لن توقف - عن طريق سيادة القوة
والتدخل والظغوط الاقتصادية والسياسية - عمليات التغيير الديمقراطى التى بدأت
والتي تعبر عن المطامح والمصالح الحقيقية للشعوب قد تسببت عبر الشهرين الأخيرين فى
إحداث تصاعد جديد للتوتر وتزايد خطر نشوب صراع إقليمى على نطاق أوسع .

لذلك ، من المفهوم ان الازمة القائمة في امريكا الوسطى وجوانبها المختلفة لاتزال طيلة عدد من السنين موضوع نقاش في الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، ومحكمة العدل الدولية ، واجتماعات عدم الانحياز ، وفي محافل واجتماعات إقليمية اخرى . إن ما تشترك فيه هذه المناقشات جميعا هو الاتفاق على أن تسوية الازمة لن تكون ممكنة إلا على أساس الاحترام الكامل للحق السيادي لشعوب المنطقة في الاستقلال والحرية وفي اختيار تنميتها الداخلية وسياساتها الخارجية . وبالمثل ، كل محاولة لتناول الحالة في امريكا الوسطى في اطار المواجهة بين الشرق والغرب تعد تبسيطاً للمشكلة ، وتؤدي الى مزيد من الاستقطابات والتعقيدات .

في لحظة قُدم بها تجذب المواجهة والاسهام في تهيئة مناخ الثقة والظروف اللازمة لاقامة حوار مثمر يؤدي الى تسوية الازمة ، لم تتخذ الجمعية العامة في دورتها الاربعين قرارا بشأن امريكا الوسطى . إلا أن التطورات اتخذت مسارا آخر ، إذ تدهورت الحالة ، وتعمقت الخلافات القائمة .

وهذا حقيقي بشكل خاص فيما يتعلق بالحالة حول نيكاراغوا التي كان عليها خلال ذلك ان تواجه تهديدات أكثر خطورة وخطوطا خارجية أيضا . وكان هذا موضوع مناقشة أوسع نطاقا في مجلس الامن ، وأصدرت الجمعية العامة مؤخرا قرارا سلبيا فيه .

تؤكد يوغوسلافيا من جديد تأييدها الكامل والحاسم لحق شعب نيكاراغوا المشروع في التعبير بحرية عن شكل نظامه الاجتماعي وتنميته . في حالة نيكاراغوا - كما في حالات اخرى مشابهة - تعارض يوغوسلافيا المحاولات الخارجية لتفجير حكومتها باستخدام القوة او التدخل او التمرد او ممارسة ضغط أيها كان نوعه .

ذكرت يوغوسلافيا دائما ان تسوية الازمة في امريكا الوسطى ليست ممكنة إلا عن طريق الحوار والمفاوضات وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز واحكام القانون الدولي المعترف بها بشكل عام ، مع الاحترام التام لاستقلال شعوب المنطقة وحققها السيادي في أن تقرر مصيرها بحرية . وبالمثل ، لاتزال يوغوسلافيا أيضا حاسمة في تأكيدها ان محاولات فرض تسويات تتعارض مع ارادة وتطلعات بلدان وشعوب

المنطقة عن طريق سياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية او التعرض وفرض نماذج أجنبية - كلها أمور غير مقبولة . ووفقا لذلك نؤيد - ومنؤيد في المستقبل أيضا - كل مبادرة موجهة الى خفض حدة التوتر وتهيئة الظروف اللازمة لتسوية سلمية لازمة .

نحن مقتنعون تماما بأن الاقتراحات الواردة في وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي وضعتها مجموعة كونتادورا ، والعناصر التي أكد عليها في تقرير الامين العام (A/40/1136) تمثل صورا حقيقية لمصالح وتطلعات بلدان المنطقة ، وتوفر أساسا مقبولا على نطاق واسع لتسوية شاملة دائمة للمشكلة .

تحظى مبادرة كونتادورا للسلام بتأييد واسع النطاق . وتعد سياسة عدم الانحياز وبلدان حركة عدم الانحياز مصدر تأييد دائم يعتمد عليه لجهود كونتادورا . لاتزال بلدان عدم الانحياز تدين باستمرار في جميع اجتماعاتها منذ نشوء الازمة سياسة الضغط والتدخل في منطقة امريكا الوسطى ، وتعرب عن تأييدها للتسوية السياسية القائمة على احترام الاستقلال والحق في تقرير المصير .

ناشد رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون في مؤتمهم الثامن للقمّة في هراري في زمبابوي :

"جميع الاطراف المعنية أن تيسر توفير مناخ من الثقة المتبادلة الضرورية للوصول الى تسوية عادلة ودائمة للازمة في المنطقة ...".
(A/41/697 ، ص ٧ ، الفقرة ٢٢٥)

كما انهم رحبوا - في جملة أمور :

"بالجهود الدبلوماسية التي قامت بها مجموعة كونتادورا ... وأعربوا عن تأييدهم الكامل لهذه الجهود الهادفة الى التوصل الى حل لازمة امريكا الوسطى عن طريق التفاوض . وأكدوا من جديد اقتناعهم بأن جهود هذه المجموعة تمثل مبادرة إقليمية حقيقية لإيجاد حل لمشكلة امريكا الوسطى بالوسائل السلمية ، وحثوا جميع الدول المعنية على زيادة جهودها بغية تحقيق عملية اقرار السلم التي تنصدها مجموعة كونتادورا". (ص ٧ ، الفقرة ٢٢٠)

وأكدوا من جديد :

"تضامنهم الراسخ مع نيكاراغوا ودعوا الى الوقف الفوري لجميع التهديدات والاعمال العدائية ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها" . (ص ٧٠ ، الفقرة (٢٢٨)

ومما يشجعنا ان وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أعربوا في اجتماعهم في نيويورك يوم أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ عن اعتمادهم لتحمل المسؤولية الكاملة وقرروا البدء في سلسلة من المشاورات والمفاوضات السياسية لاتخاذ تدابير تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف السلم والوحدة بمساعدة حكومات امريكا الوسطى والمجتمع الدولي .

نأمل في ان تسفر الجهود النبيلة التي تبذلها مجموعة كونتادورا عن نتائج ، وان تعتمد وثيقة السلم والتعاون في المستقبل القريب ، وان تضمن احترام الممالح المشروعة والحقوق غير القابلة للتصرف لجميع شعوب المنطقة .

ان الجولة الجديدة للمحادثات بين حكومة السلفادور والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فرابونديو مارتي للتحرير الوطني - يمكن ان تكون أيضا علامة مشجعة لشعب السلفادور ، وان يكون لها أثر إيجابي على العلاقات في المنطقة .

ان المداولة الحالية ومشروع القرار الذي على الجمعية العامة ان تعتمده بشأن هذه المسألة ليوفران دفعة هامة للسمي الى تسوية للمشكلة على أساس احترام المقاصد والاهداف التي تقوم عليها المنظمة العالمية . ولتؤيد يوغوسلافيا - كما أيدت في الماضي - هذه الجهود تاييدا كاملا .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : في السنوات الاخيرة تابعت الجمعية العامة باهتمام بالغ الحالة في امريكا الوسطى ، ولاحظت بحق ان الحالة هناك تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . منذ ثلاث سنوات أصدرت الجمعية العامة قرارا رئيسيا بشأن هذه المسألة هو القرار ١٠/٢٨ دون تصويت ، أي بتوافق الآراء بين جميع الدول . وفي تلك الدورة ذاتها ، أصدرت الجمعية أيضا قرارا دعت فيه الامم المتحدة الى الوقف الفوري لتدخل الولايات المتحدة المسلح ضد غرينادا ، والانسحاب الفوري للقوات الاجنبية .

ومع هذا ، لم تتوقف الاعمال العدوانية والتخريبية التي تقوم بها القوى
الامبريالية وعملاؤها ومرتزقتها ضد بلدان امريكا الوسطى ودول الكاريبي . كما ان
التهديد باستخدام القوة ضد كوبا ، والاعمال العدوانية ضد نيكاراغوا ، والتدخل في
الشؤون الداخلية لدول اخرى في المنطقة لاتزال مستمرة دون هوادة ، سواء من جانب
الولايات المتحدة الامريكية او بتأييدها المباشر .
هذه الاعمال تشكل خرقا صريحا للتعهد بموجب ميثاق الامم المتحدة بالامتناع عن
التهديد باستخدام القوة ضد سيادة وسلامة اراضي أية دولة واستقلالها السياسي .
وينتهك في الوقت الحاضر حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها ،
وفي ان تختار لنفسها شكل الحكومة التي تريدها وان تختار نظمها الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية بعيدا عن أي تدخل اجنبي ، او إكراه او تقييد .

ويتم تجاهل رأي الأمم المتحدة القاطع بأن الصراع القائم في أمريكا الوسطى يجب ألا ينظر إليه في سياق العلاقات بين الشرق والغرب كما يجري تقويض جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها لإيجاد الوسائل اللازمة لتسوية المشكلات القائمة في أمريكا الوسطى بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات .

والآن أصبحت نيكاراغوا الهدف الرئيسي للأنشطة العدوانية للولايات المتحدة في منطقة أمريكا الوسطى . ويتضح ذلك ، في جملة أمور ، في الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

لقد أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في المكتب على نحو نشط اقتراح نيكاراغوا بأن يدرج على جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بند ملح جديد ، ينظر فيه على نحو منفصل ، بعنوان "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري" .

وكما هو معروف أن محكمة العدل الدولية ، وهي الجهاز القضائي الأساسي في الأمم المتحدة ، رفضت ادعاء الولايات المتحدة بأنها اتخذت اجراءات مشروعة ضد نيكاراغوا وفقاً لـ "حق الدفاع الجماعي عن النفس" . إن هذا الادعاء يمثل ، في جوهره ، مغرية بميثاق الأمم المتحدة . لقد هجبت محكمة العدل الدولية الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة ، مثل مساعدة الكونترا والأعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا ، والعدوان الجوي على الموانئ والمنشآت النيكاراغوية ، ووضع الألغام في المياه الإقليمية لنيكاراغوا ، وفرض حظر تجاري على نيكاراغوا ، وتوزيع كتيب عن الحرب النفسية أعدته وكالة الاستخبارات المركزية ، على الكونترا ، والأنشطة العدوانية الأخرى على تلك الدولة غير المنحازة العضو في الأمم المتحدة .

لقد وجدت المحكمة الدولية أن الولايات المتحدة انتهكت قواعد القانون الدولي المعترف بها على وجه عام ، والتي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى واستخدام القوة ضد أي بلد آخر . وان الولايات المتحدة انتهكت سيادة نيكاراغوا ، ومعااهدة المداقة والتجارة والنقل البحري التي وقعت في ماناغوا بين الولايات

المتحدة ونيكاراغوا بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ ، وانها انتهكت أيضا القوانين الإنسانية وغير ذلك من الاحكام القانونية المعترف بها .

وقدرت محكمة العدل الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالتوقف والإحجام فورا عن أية أعمال تشكل انتهاكا للالتزامات القانونية السالفة الذكر .

وقدرت المحكمة أيضا انه يجب على الولايات المتحدة أن تدفع تعويضا عن الخسائر التي أصابت نيكاراغوا ، والتي تجاوزت جملتها عدة بلايين من الدولارات .

ويبدو أن كل شيء واضح . فالمجتمع الدولي يطلب من الولايات المتحدة أن توقف انشطتها العدوانية ضد نيكاراغوا لان هذه الانشطة هي التي فجرت الازمة . إن وقف هذه الانشطة يمكن أن يؤدي الى نزع فتيل الصراع في أمريكا الوسطى ، وبالتالي الى تعزيز السلم والامن الدوليين إلا أن ذلك لم يحدث . فالولايات المتحدة رفضت أن تفعل ذلك ، ولجأت الى جميع أشكال الاعتراضات التافهة . إن الولايات المتحدة تعترف طواعية منذ ١٩٤٦ بالاختصاص القضائي الملزم الذي تتمتع به محكمة العدل الدولية وطالبت مرارا البلدان الأخرى بأن تعترف بهذا الاختصاص ، ولكنها تخلت فجأة عن هذا الالتزام عندما أدركت أن المحكمة الدولية أدانت أعمالها العدوانية وطالبت بوقفها وعدم تكرارها في المستقبل .

وماذا بشأن التزامات الولايات المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الدول الأمريكية وبروتوكول عدم التدخل فيما بين البلدان الأمريكية الذي اعتمد في بوينس آيرس في ١٩٣٦ ، وجميع هذه التعهدات تحظر كل شيء تفعله الولايات المتحدة في نيكاراغوا .

وتوضيحا لذلك ماقتبى المادة ١٥ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية ونصها

كما يأتي :

"لا يحق لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل على نحو مباشر أو غير مباشر ، لأي سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى . ويحظر هذا المبدأ ليس فقط التدخل باستخدام القوة المسلحة ولكن أيضا أي شكل

آخر من أشكال التدخل أو التهديد ضد شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية" .
ومع ذلك ان الولايات المتحدة لم تتدخل حتى الآن بمفظة رسمية عن هذه الالتزامات ، أو على الاقل لم تعلن ذلك على الملأ . ولذلك يجب أن تلتزم بهذه التعهدات .

إن حكومة الولايات المتحدة لا تنتهك القواعد القانونية الدولية في هذا الصدد فقط بل تنتهك أيضا قوانين بلدها . فبموجب قانون الحياد لعام ١٧٩٤ ان المتهمين بتمويل أي أعمال عسكرية يتم القيام بها من أراضي الولايات المتحدة ضد أية دولة أخرى ، تكون الولايات المتحدة في حالة ملم معها ، أو المتهمين بالاشتراك في أي من هذه الاعمال يمكن أن يعاقبوا بالفرامة أو السجن . إن هذا القانون ، في رأي الخبراء القانونيين في الولايات المتحدة لا يستثني الاعمال التي ترتكبها حكومة هذا البلد . ومع ذلك فإن الذين يخرقون القانون مطلقو السراح ، يستمرون في أعمالهم غير القانونية بل ويتفاخرون بها .

إن الأنشطة العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا تتعارض أيضا مع قرارات مجلس الأمن ، وإعلانات الأمم المتحدة ، وإعلانات مختلف المحافظ الدولية بما في ذلك المؤتمرات الأمريكية التي ترفض دون لبس التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو استخدام القوة ضد هذه البلدان . وهنا يجب التركيز على أن جميع هذه الوثائق اعتمدت بمشاركة الولايات المتحدة وموافقتها .

اسمحوا لنا أيضا أن نذكر بأن رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، في مؤتمر القمة المنعقد في هراي أدانوا مرة أخرى تصعيد الأعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا وطالبوا بوقف هذه الاعمال والالتزام بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدين بشدة الأنشطة العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، كما تدين تخصيص الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار في السنة المالية الحالية لهذا الغرض . وأشير بطريقة عابرة إن هذا

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

المبلغ يكاد يساوي المبلغ الذي لم تدفعه الولايات المتحدة باعتباره اشتراكا الزاميا في الميزانية العادية للأمم المتحدة في هذا العام . إننا نستنكر تزويد الكونترا بالأسلحة والانشطة الهدامة التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية ، ومحاولة تدريب المرتزقة على أراضي بورتوريكو على الاشتراك في القتال ضد نيكاراغوا وتدريب المفاوضين في أراضي الولايات المتحدة لخفض هذا الهدف ، ونطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا وضد البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى ، وبعدم تكرار هذه الأعمال في المستقبل .

إننا نؤيد بنشاط اقتراحات ومبادرات السلام التي تقدمها نيكاراغوا وكوبا وفريق كونتادورا وبلدان أخرى ، لتطبيع الحالة في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبسي حتى تتمكن شعوب تلك المنطقة من العيش في سلام وحرية والانطلاق دون تدخل خارجي بخطتها من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إننا نعتبر انه من التفاهة بالنسبة لقادة دولة كبرى مثل الولايات المتحدة أن يصدروا إعلانات مثل "انا أيضا من الكونترا" أو "أفراد الكونترا مناظرون من أجل الحرية". وكما ذكر عن حق شخص سياسي معروف جيدا في الولايات المتحدة كان في يوم من الايام مرشحا للرئاسة ألا وهو جورج مكفرن :

"إن أفراد الكونترا لا يعرفون الحرية ولا يوجد لديهم أي سجل يتحدث عن ممارستهم للحرية ، وهم بشكل عام عمبة من المستأمنين على الضعفاء مثلهم كمثل فرق الموت التي ترتبط بها عن غفلة في السلفادور . وهم لا ينهضون بالحرية ، إنهم يقتلون الناس الأبرياء وينسفون البيوت ويتاجرون بالمخدرات". "نيويورك تايمز" (١٠ آب/أغسطس ١٩٨٦)

ونعتبر أنه من المهين المقارنة بين الأمريكيين الامميين الذين قاتلوا الفاشيين في اسبانيا وأفراد الكونترا . إننا نرفض المحاولات الرامية الى مهاجمة نيكاراغوا وشعبها الذي يبني حياة جديدة ويدافع عن حقه غير القابل للتصرف في تحقيق ذلك .

إننا ندين الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة بصورة غير قانونية على كوبا ونيكاراغوا ونطالب برفعه . وفي الوقت نفسه نؤكد ان الولايات المتحدة تمنع مجلس الامن من فرض جزاءات إلزامية شاملة على النظام المنصري في جنوب افريقيا كما طالبت بذلك قرارات الامم المتحدة . إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرفض التوكيدات التي أدلى بها مؤخرا في الامم المتحدة ومفادها أن نيكاراغوا "هي نفسها التي خلقت مشاكلها". إن مشاكل نيكاراغوا ومشاكل منطقة أمريكا الوسطى كلها قد خلقتها سياسات الولايات المتحدة . ويعرف ذلك العالم أجمع .

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على اقتناع بأنه لا يمكن إيجاد حل للحالة المتأزمة في أمريكا الوسطى إلا وفقا لخطوط التسوية السياسية السلمية التي تقوم على الاساس العادل لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما . وانطلاقا مما ذكرته ، فإن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد أيّد بالفعل اتخاذ القرار المتعلق بضرورة انصياع الولايات المتحدة لحكم محكمة العدل

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الدولية وهو على استعداد للإسهام في اتخاذ تدابير فعّالة إضافية من جانب الأمم المتحدة لتحقيق تسوية كاملة للحالة في أمريكا الوسطى لصالح شعوب تلك المنطقة .

السيد بابوتشيو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن أمريكا

الوسطى منطقة الحالة فيها مشوبة بالتوتر ولا يزال مجرى الأحداث يزيد من تفاقمها . وتشكل الحالة الناشئة خطراً جسيماً على حرية بلدان تلك المنطقة واستقلالها ، كذلك تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين . إن السبب الرئيسي لتدهور الحالة في المنطقة هو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في التدخل السافر والوحشي ضد نيكاراغوا والتهديدات الدائمة بشن العدوان وتأييد الأعمال التخريبية التي تهدف إلى الإطاحة بالحكومة الساندينية التي صرّحت الامبريالية الأمريكية أنها حكومة غير مرغوب فيها . لقد شدّد الرفيق راميز عليا ، الأمين الأول للجنة المركزية التابعة للحزب العمل في البانيا في تقريره المقدم إلى مؤتمر الحزب التاسع الذي عقد مؤخراً على ما يلي :

"إن النضال الدائر في أمريكا الوسطى يشهد تطورات جديدة . وإن شعب

نيكاراغوا الذي أطاح بديكتاتورية سوموزا الفاشية يخوض بنجاح حرباً غير

معلنة تشنها عليه الامبريالية الأمريكية والمرتزقة من اتباع سوموزا" .

إن الإمبريالية الأمريكية مهتمة بالنضال ضد الامبريالية الذي يخوضه شعب

نيكاراغوا وغيره من شعوب أمريكا الوسطى للإطاحة بالانظمة الديكتاتورية الموانية

لأمريكا وللحصول على حريتها والذود عن استقلالها الوطني . إن الولايات المتحدة تسعى

إلى حماية مصالحها الامبريالية في ذلك الجزء من العالم . ولتحقيق هذه الغاية فإنها

تشن حملة عدوانية واسعة سافرة عن طريق الضغوط والابتزاز والاستفزات العسكرية

واستخدام القوة . وبصورة مماثلة ، تقوم دوماً بمناورات طويلة بالقرب من الحدود مع

نيكاراغوا لتساعد على تسلل عصابات المرتزقة السوموزية التي تدرّبها وتسلحها

وتمولها الولايات المتحدة ، إلى ذلك البلد . فمُنذ فترة قصيرة قرر كونغرس الولايات

المتحدة تقديم معونة لأفراد المرتزقة والقوات السوموزية تزيد على مائة مليون دولار

لتمعيد هجماتها للإطاحة بالحكومة الشرعية في نيكاراغوا ولقهر تمهيم شعب نيكاراغوا

على حماية استقلاله الوطني وخلق الفرص للتدخل المسلح المباشر من قبل الولايات المتحدة في ذلك البلد . وفي الوقت نفسه تبذل الجهود لمهاجمة كفاح التحرير الذي يخوضه شعب السلفادور وغيره من شعوب أمريكا الوسطى وشعوب أمريكا اللاتينية . ان هذه الاعمال الوحشية تشكل تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ولهذا السبب يوجد رد فعل قوي ضد هذه الاعمال ، وقد أدانتها شعوب تلك البلدان والسراي العام العالمي .

إن هذه الاعمال العدوانية تشكل انتهاكا صارخا لابطس مبادئ القانون الدولي والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة .

إن الكفاح ضد الامبريالية الذي تخوضه شعوب أمريكا الوسطى من أجل الحرية والديمقراطية ليس ظاهرة مؤقتة وليس قاصرا على تلك المنطقة ، فقد انتشر ذلك الكفاح انتشارا واسعا واتخذ ابعادا رئيسية في أنحاء أخرى من العالم . فقد أصبح قوة لا تقهر تتخاف يوما بعد يوم . إن المؤامرة المتمثلة في الاساليب الامبريالية المعروفة جيدا لقمع حركة الشعوب القوية هذه عن طريق تقديم المعونة العسكرية وتمويل قوات المرتزقة ، الذين يستخدمون ككبش فداء ضد كفاح الشعوب التي تدافع عن حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية وديمقراطيتها بالوسائل الدبلوماسية ، وارسال الجواسيس والنهوض بما يسمى "المفاوضات" لتحويل انتباه الشعوب عن كفاحها العادل ، كلها جزء من الاستراتيجية الامبريالية الأمريكية واستراتيجية الدول الامبريالية الأخرى .

وإزاء تلك الخلفية ، لم يكن من قبيل المصادفة انه يجري التشديد في الصراع بين الدولتين العظميين الامبرياليتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على المشاكل الاقليمية . إن جهود الاتحاد السوفياتي التي تسعى الى استغلال الشعور المناهض للامبريالية والى توجيه كفاح شعوب أمريكا الوسطى الى القنوات التي تصب في مصالحها وتجعل الحالة أكثر تعقيدا وتوفر مزيدا من الذرائع للامبريالية الأمريكية للتدخل بوحشية متقمة شخصية المنقذ للمنطقة من الخطر السوفياتي .

إن الشعب الالباني وحكومة جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية قد تابعنا باهتمام وأيدا الكفاح العادل الذي يخوضه شعبا نيكاراغوا والسلفادور وغيرهما من شعوب أمريكا الوسطى ضد الامبريالية الأمريكية ومن أجل تحريرها الوطني وتقديمها الاجتماعي والنود عن استقلالها وسيادتها . إننا ندين بشدة الاعمال العدوانية والتدخل الوحشي في الشؤون الداخلية لأمريكا الوسطى .

ان مشكلات أمريكا الوسطى يمكن ويجب أن تحل عن طريق شعوب تلك المنطقة ، دون تدخل من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين أو سائر الدول الامبريالية .

ويؤكد الوفد الالباني من جديد أنه في المستقبل سوف تواصل حكومة وشعب جمهورية البانيا الاشتراكية تقديم تاييدهما المخلص للكفاح الذي يخوضه شعب نيكاراغوا دفاعا عن حريته واستقلاله وسيادته الوطنية وإلى الكفاح التحرري العادل الذي يخوضه شعب السلفادور والشعوب الاخرى في أمريكا اللاتينية .

السيد مارتينيز أوردونيز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تناقش الجمعية العامة مرة أخرى البند "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . لقد قيل الكثير حتى الان في هذه القاعة وفي محافل الامم المتحدة الاخرى وكذلك في كثير من المنظمات الإقليمية ، عن الازمة في أمريكا الوسطى والجهود التي تبذل لإحلال السلم والعقبات التي تقف في طريق هذه الجهود . وللأسف ، فإن عددا كبيرا من تلك البيانات منحاز أو نابع من تحيز - غير متعقل - ويتضمن أفكارا مسبقة لا تساعد على إيجاد الطرق للتغلب على الازمة ولكنها تشير الخلط حول الحالة القائمة في المنطقة .

وهذا لا يعني أن وفدي يود أن يقلل من القيمة العظيمة للأفكار الجديدة التي ترمي إلى الإسهام في السعي من أجل إيجاد حلول عندما تبدو تلك الافكار في مختلف البيانات ، ولكن نظرا لان الحالة في أمريكا الوسطى تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي ، حيث تقع في المركز الجغرافي لهذه المنطقة الحساسة ، فإننا نشعر بمسورة خاصة بالقلق إزاء الاثر السلبي للخلط والفوضى الناجمين عن هذه البيانات والمواقف فيما يتعلق بهذا البند الهام من جدول أعمالنا .

ولفهم الاصل الحقيقي لهذه الازمة الإقليمية ينبغي أن ندرك الترابط المفروض على بلدان أمريكا الوسطى بسبب تاريخها وموقعها الجغرافي الخاص وانتمائها المشترك إلى اتحاد أمريكا الوسطى الذي نبع من تجاربها الاستعمارية المشتركة . وإن روابط الدم التي تتجاوز الحدود ، وتقاليد وتجارب تاريخنا المشترك ، وعدم الاستقرار

السياسي المشترك الذي تميزت به حياتنا المستقلة ، مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على الخارج الذي نشارك فيه جميعا ، قد أشار في المنطقة توترات اجتماعية خطيرة . وفي بعض مناطق أمريكا اللاتينية بلغت هذه التوترات حد العنف الاجتماعي والنزاع الداخلي الذي اشترك فيه الرجال والنساء من جميع بلدان أمريكا الوسطى في مناسبات عديدة رغم الحدود الجغرافية ، حتى عندما كانت المسائل قيد المناقشة تبدو محدودة جغرافيا داخل إحدى بلدان المنطقة .

إن بلدان أمريكا الوسطى على مر التاريخ قد أشبعت هويتها الخاصة ، ولكن هذا لم يغير من حقيقة أنها تشارك أيضا في تراث مشترك ، كما يتبين من الجهود المشتركة لبلدان المنطقة لإنشاء أنظمة تجارية في إطار سوق مشتركة وتميز تلك الأنظمة ، مع التوحيد التدريجي لقوانينها النقدية والمالية وأنظمتها التعليمية والتنمية المشتركة للاتصالات وإنشاء كيان مركزي لمنح القروض الإنمائية . ويمكن أن نستخلص إذن أن حياة سكان أمريكا الوسطى مع التحرك الحر لشعوب المنطقة ، تميزت بشكل لا يقدر بثمن من أشكال التجمع يفوق مجرد التعايش ، وأن الأمور التي توحد بين سكان أمريكا الوسطى أكثر بكثير من الأمور التي تفرق بينهم .

وإن ما سبق يوضح ما يجبر حكومات أمريكا الوسطى ويحفز شعوبها على السعي من أجل إيجاد حلول إقليمية وعالمية ، وهو السعي الذي ينبغي أن يحوز التأييد الدولي الكامل لأن ذلك هو الطريق الذي يؤدي إلى السلم في كرامة وأمن دون خوف .

وإن الصراعات الداخلية نتيجة للتذمر الاجتماعي قد ولدت صراعات داخل بلدان معينة ، صراعات تحولت منذ ١٩٧٩ إلى مواجهة بين الشرق والغرب . وإن نجاح الحركة الشعبية وانتصارها على الدكتاتور سوموزا في نيكاراغوا ، ذلك الانتصار الذي كان نتيجة لكفاح طويل خاضه شعب ذلك البلد من أجل الحرية مع الديمقراطية مع تحقيق مستقبل أفضل ، وهو كفاح حظي بتأييد كل الشعوب في أمريكا الوسطى ، هذا النجاح قد تعرض للخطر نتيجة لقرارات بعض قادة نيكاراغوا بإنشاء وتعزيز نظام غريب تماما مع البلدان الشمولية ، ومن ثم تخيب الآمال في الديمقراطية ، وإقامة نظام حكم ينكر

حرية التعبير وحق تقرير المصير . إلا أن الآمال في تحقيق اقتصاد يتميز بالرخاء قد خيبتها مخططات نفس أولئك الزعماء لإنشاء آلية حربية لا مثيل لها في المنطقة ، خصصت قدرته الهجومية وحجمه الكبير في خدمة رغبات زعمائها التوسعية التي تتسم بالهيمنة . وقد جلبت هذه الحقائق القلق وعدم الثقة والتوتر في أمريكا الوسطى . وإن التناقض بين التطلعات الديمقراطية وفرض إجراءات تعسفية داخلية قد زاد من الفجوة بين الحكومة وسكانها ، مما يسبب وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمضطهدين بسبب معتقداتهم السياسية ، الذين هربوا ولايزالون يهربون ، إلى البلدان المجاورة . وقد أدى هذا في النهاية إلى قيام مقاومة مسلحة تحاول استعادة المسيرة الأصلية للحركة الوطنية .

وإن رئيس جمهورية هندوراس ، السيد خوسيه اسكونا أويو ، في كلمته أمام المجلس البرلماني لمنظمة الدول الأمريكية ، أشار إلى مشاكل أمريكا الوسطى ، قائلا : "لقد قيل في مناسبات متعددة إنه توجد في أمريكا الوسطى ثلاثة أنواع من المشاكل : مشاكل داخلية ، تتسبب في قلاقل داخلية في مواجهة صريحة ، ومشاكل شناعية ، وهي نتيجة للصراعات الداخلية وتعتبر سببا للتوتر الدولي ، وتلك المشاكل الناجمة عن تعارض الأيديولوجيات السياسية والتي تتسم بطابع متعدد يؤثر على المنطقة بأسرها نتيجة مشاركة دول تتسم بالهيمنة من خارج المنطقة .

"واعتقد أن كل حكومة ينبغي أن تكون لديها القدرة المعنوية على الأقل لمواجهة الصراعات التي خلقتها بأعمالها الخاصة وألا تلقي باللوم على الحكومات الأخرى بسبب تمرد شعبها ، الذي يطالب بتحقيق طموحاته وأفكاره المحبطة .

"ومن المسلم به عالميا أنه لكل شعب الحق في تقرير نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ولكن هذا الحق لا ينتمي فحسب إلى مجموعة معينة أو مجموعة من الشعب مستنيرة بصفة خاصة أو إلى أية دولة تشعر بأنها قادرة

على توجيه مستقبل البشرية . ومادامت هناك حكومات ترفض التسليم بأن الحرية قيمة موروثة من القيم الإنسانية مود يوجد صراع بين أولئك الذين ينكرون على الرجال حريتهم وكفاحهم من أجل تقرير المصير .

"إن هندوراس بسبب موقعها الجغرافي المركزي كانت طوال التاريخ ضحية للمراعات الداخلية للبلدان المحيطة بها وإنما ، إدراكا منا لتلك الحقيقة ، نشجع إجراء حوار للوفاق الوطني يؤدي إلى إقامة نظم تتميز بالديمقراطية ، نظم تمثيلية وتعددية للتعایش . فإن الديمقراطية شرط مسبق للسلم" .

وفي هندوراس بصفة خاصة ، عن طريق التعبير بحرية عن الإرادة السياسية لشعبنا في الاقتراعات ، أكدنا من جديد إيماننا بالحياة والحكومة الديمقراطية .

ونحن على يقين راسخ من أن ذلك النظام السياسي ضروري لتحسين ظروفنا المميشية . وهذا الهدف ، إلى جانب تعزيز الديمقراطية وتطويرها ، من الاهداف الاساسية التي تتوخاها حكومة هندوراس التي يساندها الشعب ، عن طريق العمل الصادق والفعال ، العام والخاص . ولكن ، بطبيعة الحال ، لبلوغ تلك الاهداف الاساسية ، فإننا في حاجة إلى بيئة مواتية ، أي مناخ يسوده السلم والامن يضمن أن تمضي عملية التنمية الاقتصادية والسياسية قدما في ظل العدالة والحرية . والشرط الاساسي لتحقيق ذلك ، هو الحفاظ على سلمنا الداخلي ، وتجنب شعب هندوراس ويلات الحروب .

ولا يخفى على أحد أن أمريكا الوسطى تواجه في الوقت الراهن أزمة تتم بتفسيح السلم الداخلي في البلدان المجاورة لهندوراس . ونظرا لظروف المنطقة التي اشتهرت إليها من قبل والتي تتم بالترابط العميق وسهولة انتقال المشاكل من بلد إلى آخر ، فإن تلك الصراعات المسلحة تؤثر تأثيرا عميقا على بلدي ، وتمرقل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه .

إن البلدان الاخرى في المنطقة التي لا تمناني نفس النوع من الصراعات الداخلية تتأثر أيضا مثلما تتأثر هندوراس .

فهناك التدهور الخطير في التجارة الدولية ، وهروب رؤوس الاموال ، وتدني الاستثمارات ، وما ينطوي على ذلك من آثار سلبية على مستويات معيشة شعوبنا . اضد إلى ذلك موقف الحكومة الساندينية تجاه الامن . إن نيكاراغوا تشجع وتدخض الحركات التخريبية ، وتدريبها وتزودها بالإمدادات وبتهيئات الاتصال والإعلام . لقد تعرضت هندوراس وكوستاريكا لانشطة تخريبية تتراوح بين حوادث الحدود ، والقصف العشوائي ، والغزوات الشاملة التي يشنها الجيش السانديني على اراضيها ، على فرار ما حدث في شهر آذار/مارس من هذا العام ، والذي اعترفت به الحكومة الساندينية ذاتها .

وفي الوقت ذاته دأبت نيكاراغوا على تشويه سمعة البلدان المجاورة لها عن طريق الحملات الدعائية والتظليل .

ولا يخفى علينا أن حكومة نيكاراغوا تعمل منذ عام ١٩٧٩ ، بتأييد ومشورة الحكومات والمنظمات المرتبطة بالكتلة الشرقية ، على بلوغ أهداف ثلاثة : أولا ، تشكيل جهاز ضخم لأمن الدولة ؛ ثانيا ، بناء أقوى جيش في أمريكا الوسطى ؛ ثالثا ، تحويل نيكاراغوا إلى مركز لتصدير هيكلها السياسي ، عن طريق تشجيع ودعم عمليات التخريب في البلدان الأخرى .

ففي غضون ست سنوات تمكن الساندينيون من تشكيل أكبر قوة عسكرية في أمريكا الوسطى وأحسنها تجهيزا . وأصبح جيشهم يتألف من ٤٦ كتيبة ، من بينها كتائب مدفعية ومشاة وكتائب مهندسين وكتائب مساعدة ، و ١٦٠ كتيبة من قوات الاحتياط ورجال الميليشيا . وهذا الجيش مزود بأكثر من ١٥٢ دبابة برية وبرمائية ، و ٥٦ منصة إطلاق صواريخ متعددة ، وما يقرب من ٦٠٠ مدفع تتراوح أبعيرتها بين ٢٧ و ١٥٢ من المليمترات ، وأعداد كبيرة من قذائف ١ - ٧ . وتتألف قواتهم البحرية من ٢٥ زورق دورية ، من صنع الاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية وبولندا . وفيما يتعلق بسلاح نيكاراغوا الجوي فقد أصبحت تمتلك ، بالإضافة إلى ١٧ طائرة مقاتلة ، وسرب مساعد من ١٤ طائرة من طرز مختلفة ، عددا كبيرا من الطائرات العمودية المتطورة ، صوفياتية الصنع . ولديها أيضا ٣ منشآت للرادار . وباختصار فإن نيكاراغوا أصبحت حائزة لمنشأة عسكرية تفوق كثيرا أي قوات عسكرية لدى أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى ، بل إن قدرتها تفوق القدرات العسكرية لبلدان المنطقة مجتمعة .

وبالمعونة الأجنبية أنشأت نيكاراغوا مطارات حربية ، مثل مطار بونتا هويتسي ، المصمم لاستقبال أكثر الطائرات المقاتلة تطورا ، بممراته ذات القواعد الخرسانية ، البالغ طولها ٣٢٠٠ متر . إن هذا البلد الذي لا يكاد يزيد عدد سكانه على ثلاثة ملايين نسمة ، ويواجه أزمات اقتصادية واجتماعية حادة ، أنشأ جيشا قوامه حوالي ١٥٠ ألف جندي . ولبيان ضخامة هذا الأمر يكفي أن نذكر بأنه في ذلك البلد ذاته حينما كان الديكتاتور سوموزا يدافع عن نفسه ضد تمرد شعبه ، لم يصل عدد قواته إلى ٢٠ ألف جندي .

وقد أشار إلى هذه المسألة وزير خارجية بلادي الدكتور كارلوس لوبيز كونتيراس ، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة أثناء الدورة الحالية ، جاء فيه ما يلي :

"وبالمثل ، قامت الحكومة الساندينية ، بقيادة ومشورة حلفائها السياسيين والعسكريين ، بتميز قواتها وتكديس ترساناتها على نحو لم يسبق له مثيل ، ولا يوجد له نظير في منطقة أمريكا الوسطى ، وفرضت طابعا عسكريا شديدا على مجتمعها على حساب أمن البلدان الأخرى . ومن المعروف جيدا أن نيكاراغوا قد تلقت آلاف الاطنان من الاسلحة تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات ... وينبغي أن نذكر هنا بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اتخذته هذه الجمعية العامة في سنة ١٩٦٠ ، والذي يؤكد على حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الأنسب لها ، ويعلن أن ذلك ينبغي أن يتحقق عن طريق إجراءات ديمقراطية تطبق بحيدة كاملة وتقوم على الاقتراع العام . ومن الواضح أن هذا القرار لا يمكن تطبيقه إلا إذا كفلت كل دولة الممارسة الكاملة للديمقراطية داخلها .

"وتدرك حكومة هندوراس أن خير ضمان لسيادتها واستقلالها الوطني يمكن في إيمان شعبها بالديمقراطية أسلوبا للعيش . وبالتالي فإن الأسس الحقيقية لأمنها تتمثل في سيادة القانون ، واحترام حرية الأفراد وكرامتهم ، وإجراء انتخابات حرة ودورية ، وتحسين ظروف معيشة الهندوراسيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...". (A/41/PV.28 ، ص ٢٢ ، ٢٣)

إن هندوراس تؤمن أمنها الداخلي ليس فقط على وسائلها الدفاعية الخاصة التي طورتها وفقا لظروفها بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ، ومسؤولة عن علاقاتها الخارجية وأمنها ، ولكن أيضا على أسس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ، ومعاهدة المساعدة المتبادلة فيما بين الدول الأمريكية . وهي الأسس التي يقوم عليها النظام الأمريكي الإقليمي المتملق بالسلم والدفاع الجماعي عن النفس .

ونذكر هنا بأنه في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية ذكر وزير خارجية نيكاراغوا أن بلدي أنشأ ، بالمساعدة الأجنبية :

"٢٧ قاعدة عسكرية أمريكية و ١١ ممرًا لهبوط الطائرات ، وقاعدة جوية

للاستخدام العسكري ، إلى جانب عشرات من المنشآت العسكرية الأخرى" .

وأن عدد القوات المسلحة في هندوراس :

"... قفز من ٢٣ ٠٠٠ إلى قرابة ٥٠ ٠٠٠ جندي" .

وأضاف أن السلاح الجوي في هندوراس زاد عتاده من ١٢٧ طائرة حربية إلى نحو ٢٣٠ طائرة منها طائرات ف - ٥ الحديثة .

وفي ذلك كله لم يكن وزير الخارجية يببالغ فحسب بل إنه كان أيضا يحيد عن

الحقيقة . لذلك نرى من الواجب أن نعيد الأمور إلى نصابها أمام المجتمع الدولي .

ولا توجد قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة في بلادي . وليس هناك

إلا قواعد وطنية ويقل عددها عشر مرات عن الأرقام المذكورة . لقد قامت هندوراس

بتحسين وتحديث بعض منشآتها العسكرية بسبب الأوضاع غير القويمة السائدة في

المنطقة . والمطارات الخمس الموجودة لدينا مطارات غير خرسانية ولا يمكن مقارنتها

بأي شكل بالمطار المقام في بونتا هويتى .

إن إجمالي القوة البشرية في القوات المسلحة التابعة لهندوراس بما فيها

قوات الشرطة لا تتعدى ٦٠٠ ١٦ جندي ، أي ما يقرب من ثلث ما ذكره الوزير ديسكوتو .

وليس لدى هندوراس طائرات ف - ٥ . وقصارى القول أن كل ما ذكره الوزير لا يتصل

بالحقيقة لا من قريب ولا من بعيد .

وعلى أية حال ، أرى لزاما عليّ أن أكرر ما سبق أن أعلنته نيابة عن بلدي في

الجلسة التي أدلى فيها ببيانات بشأن هذه المسألة ، وقد قلت ما يلي :

"أوضحت بلادي مرارا ، في أثناء المناقشة التي شارك فيها في إطار

مجموعة كونتادورا ، أنها على استعداد لتحديد الأسلحة بالنسبة لكل البلدان

المشاركة في المفاوضات بما يجعل في الإمكان التعايش السلمي الأنحوي .

ونيكاراغوا هي التي لا ترغب في هذا التحديد" .

ثم أضفت :

"ومن ناحية أخرى تؤكد هندوراس من جديد أمام هذه الجمعية أنه إذا كان المطلوب ، لكي يستتب السلم في أمريكا الوسطى ، هو انسحاب آخر مستشار دولي من بلادنا ، فإن هندوراس على استعداد لأن تفعل ذلك في نفس اللحظة التي تبدي فيها نيكاراغوا استعدادها لأن تحذو حذونا وتوقع معنا اتفاق كونتادورا في إطار مشروع قابل للتحقق يتيح فرض قيود على زيادة حشد الأسلحة بمساعدة الكتلة السوفياتية ، ذلك الحشد الذي يجري منذ اندلاع الثورة التي طردت الديكتاتور سوموزا من نيكاراغوا" . (A/41/PV.32 ، ص ٧٦-٧٧)

وبالطبع فان موقفنا هو نفسه فيما يتعلق بعدد القوات . وإنني أحتسب نيكاراغوا على أن تبدي أمام الجمعية العامة رغبتها في السلم بالاعراب عن موقف مماثل لموقف هندوراس .

ومنذ البداية ، تشارك حكومة بلادي بنشاط وبشعور بالمسؤولية في الجهود التفاوضية تحت رعاية مجموعة كونتادورا . وان اعترافنا بالجهود الاخوية والسلمية التي تبذلها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك اعتراف حقيقي وصادق . ونحن نفهم تماما ان اشتراكها حال في عدة مناسبات دون تفاقم الازمة ، ولا يسعنا الا ان نعتزف بان اشتراكها قد مكن من التغلب على العقبات ، ووفر أسس التفاهم وحدد الفايئات والمبادئ المقبولة لجميع ابناء امريكا الوسطى . وبالمثل ، فان التأييد الذي تلقته مساعي مجموعة كونتادورا من جانب بلدان فريق الدعم ، يستحق اعترافنا الخاص .

لقد حققت حكومات امريكا الوسطى ، المسؤولة عن مصيرها ، الكثير في اطار المباحثات هذا . وللأسف ، لاتزال هناك عقبات تحول دون التوصل الى حل شامل وفوري ، بما في ذلك تدابير التحقق المناسبة ، التي لا غنى عنها بالنسبة لنا - وتمشيا مع تطلعات مجموعة كونتادورا وتلبية لرغبات ابناء امريكا الوسطى - في تعزيز السلم في منطقتنا بأمن وكرامة ، السلم الذي يمكننا من تصور مستقبل تستطيع فيه جهودنا أن تحقق مستوى معيشة أعلى لشعبنا ، في جو خال من الخوف أو الضغوط الدولية .

وفي ٦ حزيران/يونيه من هذا العام ، قدم وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا الى زملائهم وزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى مشروع وثيقة للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، مشيرين الى الانجازات القيمة التي حققها الحوار المتحضر الذي أجرته امريكا الوسطى ذاتها ، بتأييد وتضامن مجموعة كونتادورا . ولكن هذا المشروع لا يحل المشكلة ككل ، بسبب أن نمه وهيكله لا يوفران بعد الضمانات الكافية المتمثلة باحلال الامن والديمقراطية والمصالحة الوطنية - وكل هذه الامور ضرورية لاقامة السلم في منطقتنا دون الاقليمية . وذكر وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، عند تقديمهم هذه الوثيقة الهامة ، ان دور الوساطة بشأن الجوانب

المضمونية للوثيقة قد انتهى ، ولكنهم مستعدون للتعاون في مجال التفاوض حول الجوانب المتعلقة بمنطوق الوثيقة .

وفي هذا الصدد ، قال وزير خارجية بلادي أمام الجمعية العامة ما يلي :
"في مجال نزع السلاح ، أجل اقتراح الكونتادورا التفاوض حول الحد من الأسلحة والقوات وتخفيضهما والتحقق من تخفيضها الى مرحلة لاحقة تعقب دخول الوثيقة حيز التنفيذ ، وهذا أمر شديد الخطورة ، لأن قبوله قد يكون بمثابة تسليم قانوني بحالة أمر واقع تتمثل في هيمنة احدى الدول عسكريا على غيرها من دول أمريكا الوسطى .

"وقد أكدت معظم بلدان أمريكا الوسطى أنها تنوي التوقيع على وثيقة كونتادورا للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى متى تضمنت اتفاقات يمكن التحقق منها حول الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي والمصالحة الوطنية . غير أن تعنت الحكومة الساندينية حال دون أن تتضمن الوثيقة تلك الالتزامات الأساسية مع توفير الضمانات اللازمة للتنفيذ .

"وأؤكد من جديد تصميم حكومة هندوراس على مواصلة البحث عن صيغة جديدة للتغلب على العقبات التي تعترض طريق التوصل الى اتفاق ، في ضوء الإدراك بأن الحل العادل ينبغي أن يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع دول أمريكا الوسطى" . (A/41/PV.28 ، ص ٣٦)

وأضاف وزير خارجية بلادي أن حكومة هندوراس على استعداد للاسهام في أية جهود ترمي الى تحقيق الوثام الداخلي والمصالحة الوطنية والحفاظ على السلم وتعزيز الديمقراطية في القارة .

وفور وصول وثيقة كونتادورا للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى الى أيدي حكومات أمريكا الوسطى ، وضعت نيكاراغوا - في غضون شهر واحد أو أكثر بقليل - عقبات جديدة في طريق عملية المفاوضات . وفي ٢٥ تموز/يوليه قدمت الحكومة النيكاراغوية طلبا تمهيديا لمحكمة العدل الدولية ضد حكومتي كوستاريكا وهندوراس . وقد فعلت ذلك

في نفس الوقت الذي دخلت فيه عملية المفاوضات في اطار كونتادورا . والآن فان جميع حكومات امريكا الوسطى ملتزمة بالبقاء في ذلك الاطار في السعي الى حل لمشاكلنا ، وبان لا تلجأ الى أية محافل اخرى ، اذ ان ذلك سيكون عائقا للعملية التفاوضية . وقال وزير خارجية بلادي مشيرا الى هذه الحقيقة :

"علينا ان نزيل الاسباب التي تعوق يسر وملاحة الانشطة الدبلوماسية ، من حيث ان هذه الانشطة لا تتواءم مع لجوء نيكاراغوا المتواصل دون مبرر ، الى أعلى هيئة قضائية دولية مستخفة في ذلك بمبادرات الكونتادورا وآفاق التسوية السلمية اللازمة في أمريكا الوسطى" . (A/41/PV.28 ، ص ٢٧)

ويجدر بنا ان نشير الى المادة ٤ من ميثاق بوغوتا ، الذي لا يجيز اتخاذ أي اجراء آخر عندما تكون المفاوضات المباشرة جارية . وبالنسبة لهندوراس فان هذه العملية لم تستنفد بعد . وينبغي تذكير نيكاراغوا بانه ينبغي لها التخلي عن التدابير الاخرى لابقاء مفاوضات كونتادورا حية .

اننا في هندوراس ، حكومة وشعبا ، لدينا ارادة سياسية لمواصلة تقديم كل التأييد لمبادرة السلم من مجموعة كونتادورا . ان شعب هندوراس يؤمن بالارادة الحاسمة لجميع شعوب منطقتنا وجميع الحكومات التي انتخبها هذه الشعوب بطرق ديمقراطية ، للاسهام بأكبر قدر من الجهود في تحقيق هذه الغاية التي توحدنا . واننا ندرك ان شعوب أمريكا الوسطى ليس لها تاريخ مشترك فحسب بل مصير مشترك أيضا . واننا نعتقد ان المجتمع الدولي ملزم بتأييد تحقيق تطلعاتنا الحقيقية . ولا بد لنا ان ننقذ منطقتنا دون الاقليمية من المواجهة بين الشرق والغرب . وقد أكدت هندوراس مرارا للجمعية العامة تصميمها على المساهمة في تحقيق هذه الغاية . واننا نأمل في ان تفهم البلدان الشقيقة في المنطقة هذه الحقيقة وان تعمل بموجبها ، وان تتخذ التدابير لاعتماد موقف مشابه كيما تتاح للجهود القيمة لمجموعة كونتادورا فرصة للنجاح .

السيد مينفجيا يو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ ان بحثت

الجمعية العامة هذا البند في دورتها الاخيرة ، ظلت الحالة في أمريكا الوسطى مضطربة

وخطيرة . واصبحت عوامل عدم الاستقرار الكامنة في المنطقة مصدرا للقلق العالمي . وللاضطرابات في أمريكا الوسطى أسبابها الداخلية والخارجية العميقة . فما برحت بعض البلدان في المنطقة تواجه مصاعب اقتصادية وتناقضات اجتماعية ذات ابعاد مختلفة . وقد أدت أعمال التدخل والتسلل المباشرة وغير المباشرة ، السرية منها والعلنية ، من جانب القوى الخارجية ، ولاسيما الدول الكبرى ، علاوة على شحنات الاسلحة المتواصلة ، الى تفاقم الحالة المضطربة للغاية في المنطقة . وما ينطبق على هذه الحالة هو أن دولة كبرى ، بتجاهل للقانون الدولي والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية ، ترسل علانية معدات عسكرية ومساعدات أخرى للقوات العسكرية المضادة لحكومة بلد ترتبط معه بعلاقات دبلوماسية . ولا بد أن يكون لهذا العمل أثر خطير على الحالة في أمريكا الوسطى .

وفي ضوء الحالة الراهنة في منطقة امريكا الوسطى ، يعتقد الوفد الصيني أن مفتاح تخفيف حدة التوتر في المنطقة والقضاء عليه يكمن في ازالة جميع مظاهر التدخل الخارجي . وفي السعي الى ايجاد تسوية سياسية للصراعات القائمة ، يتعين على جميع الاطراف المعنية أن تلتزم التزاما صارما بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والمعايير الاساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وخاصة مبدأ احترام استقلال جميع بلدان المنطقة وسيادتها ولامتها الاقليمية . وينبغي ان تحسم بلدان امريكا الوسطى مشاكلها بنفسها ، مع احترام المبادئ الالفة الذكر . كما يجب ان تحسم المشاكل القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا سلميا عن طريق اجراء مشاورات على قدم المساواة ، لا عن طريق استخدام القوة او التهديد باستخدامها .

ومن اجل تعزيز عملية السلام في امريكا الوسطى ، قدمت مجموعة كونتادورا وفريق ليما للدعم التابع لها على التوالي هذا العام رسالة كاراباييدا وبيسان بونتاديل استة ورسالة بنما . وتؤكد هذه الوثائق مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . وتمثل جهدا ايجابيا في السعي الرامي الى تحقيق اتفاق مبكر بشأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ونظرا لاسباب معروفة تماما ، لم يوقع هذا الاتفاق بعد .

ومع ذلك ، اعرب من جديد وزراء خارجية الدول الثماني الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها في بيان لهم صدر في تشرين الاول/اكتوبر الماضي بعنوان "مازال احلال السلم ممكنا في امريكا الوسطى" ، عن رغبتهم في استئناف دورهم في الوساطة في جهد مستمر لتحقيق التسوية السلمية . وعبر السنين قدمت مجموعة كونتادورا اسهامات هامة من اجل ايجاد تسوية لمعضلة امريكا الوسطى وتعزيز التفاهم والتعاون بين البلدان وتحقيق السلم والتنمية في المنطقة ، فكمبت بذلك مزيدا من التعاطف والتأييد من جانب بلدان امريكا الوسطى والمجتمع الدولي بأسره . ومن دواعي سرورنا ايضا ان نلاحظ أن بلدان عدم الانحياز وبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والامين العام للامم المتحدة السيد بيريز دي كوييار ، قد اسهموا بجهود هائلة من اجل ايجاد تسوية سلمية لمعالة امريكا الوسطى .

ويود وفد الصين ان ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تأييده الراسخ لمجموعة كونتادورا وفريق ليما في مساعيها الرامية الى التخفيف من حدة التوتر في امريكا الوسطى والتوصل الى تسوية سياسية للصراعات القائمة . ونتمنى مخلصين للمجموعة والفريق كل نجاح في جهودهما . ونأمل في نفس الوقت ان تتحمل جميع البلدان المعنية مسؤولياتها وأن تحترم تطلعات بلدان امريكا اللاتينية في التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات في اطار منطقتها بمعدل عن أي تدخل خارجي ، وفي وضع حد فوري لجميع اعمال التخريب والتدخل بحيث تتمكن بلدان امريكا الوسطى من تحرير نفسها من الاضطراب وتحقيق هدفها الذي طال توقها اليه في السلم والتنمية .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

الاعلان المعنون "مازال احلال السلم ممكنا في امريكا الوسطى" ، صرح وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها بما يلي :

"تتفاقم الازمة في امريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوما بعد يوم .

"ان من يؤمنون بالحل العسكري لا يعرفون الابعاد الحقيقية للمشكلة .

اننا نود أن ننبه الى الخطر الماثل : اتساع النزاع ، وتعميق المواجهة ، والحرب .

"ان الازمة في امريكا الوسطى يمكن ان تولد تواترات ومنازعات خطيرة

في القارة بأسرها" . (A/41/662 ، ص ٣)

ويشاطر وفد بلادي في هذا الرأي مشاطرة تامة . ونعتقد أن هناك حاجة للقيام

بعمل ملح وفعال لعكس مسار الاحداث في هذه المنطقة دون الاقليمية ، والا فلن يكون هناك مفر من حدوث حرب معيمة . ائتدارك فاقول إن الحرب قائمة بالفعل .

واذ نتكلم في الجمعية بشأن هذا الموضوع ، يزرع عملاء زعزعة الاستقرار

والارهاب ، عناصر كونتراس ، مثل زملائهم الرحالة في انغولا وموزامبيق ، الموت والبؤس

في نيكاراغوا . ان كونتراس ، وهي عصابات الارهابيين المسلحين التي تعمل في

نيكاراغوا ، تقوم بعمليات التثوية والقتل وتدمير الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد اتينا الى هنا لندافع عن السلم أينما وحيثما يهدد هذا السلم . واتينا الى هنا لنؤكد من هذه المنصة على التزامنا بخوض الحرب الوحيدة التي نؤمن بها - ألا وهي الحرب من أجل السلم .

قبل أربعة أعوام ، طلبت حكومة نيكاراغوا من الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ان تدرج في جدول اعمالها بندا بعنوان "الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . وبذلك لغتست نيكاراغوا انتباه المجتمع الدولي ، وهذه المنظمة بشكل خاص ، الى الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة .

وقد اجرينا مناقشات لاربعة اعوام متتالية بشأن المسألة ، واوصينا باعتماد نهج وحلول لا تتمشى تمشيا تاما مع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة فحسب بل وتؤدي أيضا الى تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة والحفاظ عليهما . غير أننا نقول هنا اليوم ان السلم والاستقرار في امريكا الوسطى لايزالان بعيدا المنال كما لم يكنا عليه في أي وقت مضى .

ويتساءل المرء ما هي العلة في امريكا الوسطى ؟ صحيح ان الاسباب الجذرية لازمة في امريكا الوسطى تكمن في الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية في بلدان المنطقة ، مما زج بشعوبها في براثن الفقر واليأس .

اننا نتفق جميعا على ان غزو الشركات الاجنبية للمنطقة والسيطرة عليها ونهجها ، والقرون من الاضطهاد والقمع الذي قامت به القوات العسكرية التوسعية ، والفظائع التي ارتكبتها الاسر الدكتاتورية التي توالى على الحكم والتي تنصبها القوى الخارجية ، كلها حقائق واقعية لا نستطيع بدونها أن نفهم الازمة في المنطقة .

بيد أن هذا وحده لم يكن ليستدعي هذه المناقشة وما كان لمجلس الأمن أن يجتمع في مناسبات عديدة لمناقشة أمريكا الوسطى . وما كان لحركة عدم الانحياز أن تعرب عن عميق قلقها إزاء الحالة في المنطقة وتؤكد من جديد ، ولما كان لها أن تعقد اجتماعا لمكتبها في ماناغوا اقتصر على مناقشة مشاكل المنطقة . ولما طلب من محكمة العدل الدولية أن تتدخل في شؤون المنطقة .

وحقيقة الامر هي أن شيئاً خطيراً للغاية يحدث في المنطقة ، خصوصا في نيكاراغوا ، إننا نشهد تصاعدا في أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار المرتكبة ضد نيكاراغوا . وتنفيذ العمليات العلنية والسرية ضد ذلك البلد في انتهاك صارخ ومنهجي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وهناك أعمال تدخل خارجي وعدوان غير مباشر في أمريكا الوسطى .

إن ما نراه في أمريكا الوسطى لهو محاولات لحرمان شعوب المنطقة من ممارسة حقها الذي كسبته بعد نضال شاق طويل في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ، محاولات لعكس مسار التاريخ في المنطقة وإعادة الاقطاع والتخلف . هذه هي علة أمريكا الوسطى .

إن المجتمع الدولي لم يضع أي فرمة لمعالجة الحالة المتردية في أمريكا الوسطى . فالنداءات المطالبة بالسلام والتفاهم والتعايش والتعاون بين بلدان المنطقة وجيرانها صدرت من كل ركن من أركان العالم .

وإن مجموعة كونتادورا ، التي انضم إليها فريق الدعم ، انهمكت في عملية بالغة التعقيد في محاولة متأنية لتحقيق الحل السلمي الأمريكي اللاتيني الأمثل للمشاكل التي تعصف بالمنطقة . ورغم مؤازرة المجتمع الدولي ورغم التزام مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بالسلام والتنمية والعدالة في أمريكا الوسطى ، لم تفلح جهود المجموعة في التوصل إلى الحل الدبلوماسي الشامل لمشاكل المنطقة . وقد وضعت عقبات كثيرة في الطريق لشل مبادراتها النبيلة .

وكما قال أعضاء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بأنفسهم :

"ندرك ادراكا تاما أن مصالح قوية تعارض جهودنا . إن الحرب لا يمكن

تجنبها إذا أمر المتخاصمون على الحرب" .

والواقع إن الحرب لا يمكن تجنبها إذا كانت أدوات الحرب قد أرسلت إلى أمريكا الوسطى ، خصوصا نيكاراغوا ، وطلعت للكونترا . في بواكير الشهر الماضي علم المجتمع الدولي بإسقاط جيش نيكاراغوا طائرة تحمل عدة الحرب للارهابيين العاملين في نيكاراغوا .

ان السلام لن يرى النور في أمريكا الوسطى إن لم تعط له الفرصة . وقد قال كاتب مشهور من أمريكا اللاتينية ما يلي عن نضال شعب نيكاراغوا :

"ان حرب الشعب لم تيسر هدم أسس قوة عائلة سوموزا واستعادة الموارد الطبيعية التي نهبتها الامبريالية فحسب ، بل وتركت آثارا طيبة على جميع المستويات ؛ لقد هزت بقوة كل الاغصان الصغيرة في شجرة الحياة ، وهي تيسر الظروف الملائمة لتفتح براعم ازهار وأشجار لم يعرفها أبناء نيكاراغوا من قبل . ان تحرر ثقافة الشعب وظهور التعددية الثقافية في البلد يشكلان جزءا من عملية 'وسم كل ما في نيكاراغوا بالنيكاراغوية' " .

ويتفق وفندي مع هذا الكاتب . لقد زرعت الثورة الساندينية بالفعل الأمل في قلوب من فقدوا الأمل . وأعطت شعب نيكاراغوا شيئا يمكن ان يؤمن به هو المستقبل والمستقبل المزدهر .

لكن بعض الدوائر تسمى الى إقناعنا بخلاف ذلك . فهي إذ تعميها مصالحها السياسية والجغرافية ، لا تستطيع أن تواجه في المنطقة واقعا سياسيا واجتماعيا لا يتمشى مع مخططاتها .

وهذا لا يدعو للعجب . فهو نتيجة منطقية للسياسات القائمة على افتراض أن الأمم الصغيرة الضعيفة ليست سوى قطع وبيادق شطرنج لا تتحرك بانفسها ويجب أن يحركها اللاعبون .

من البديهي أن هذا الفهم للعلاقات بين الأمم المستقلة ذات السيادة يرجع الى عهد القوة فوق العدل . وعلى المجتمع الدولي أن يرفض بشدة هذه السياسة .

ان تأسيس الأمم المتحدة دشن عهدا جديدا في العلاقات الدولية هو عهد تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ التساوي في الحقوق ومبدأ تقرير الشعوب لمصيرها ؛ وهو عهد تعزيز السلام العالمي ؛ وهو عهد التعاون والتعايش السلمي بين الدول بصرف النظر عن الاختلافات في الحجم أو العقيدة ؛ وهو عهد الحق فوق القوة .

ان الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق تنص على أن يفض جميع الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي

عرضة للخطر . وتنص الفقرة ٤ من نفس المادة على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

وقد يكون من الجدير بالذكر في هذه المرحلة أن هدف الأمم المتحدة هو صون السلم والامن الدوليين بمنع أو إزالة أي تهديد للسلم وقمع أي أعمال عدوانية أو غيرها مما يعد خرقا للسلم . ان جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم تتفق وهذا الهدف مثلما تتفق معه الخطوات التي أقدمت عليها نيكاراغوا في السعي الى الحل السلمي لمشاكل أمريكا الوسطى .

لذلك أود أن أكرر تأييد وفدي لجهود مجموعة كونتادورا . وأناشد الدول ذات المصالح في المنطقة أن تسعى الى حلول تتفق ومقاصد وأهداف الأمم المتحدة والقانون الدولي .

أحيي حكومة نيكاراغوا وشعبها على التزامهما بالسلم الذي تجلّى في جهودهما لاستكشاف كل الطرق الممكنة للحل السلمي لمشاكل أمريكا الوسطى .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمنبه

الرابعة تنظر الجمعية العامة في واحدة من أشد بؤر التوتر في العالم تقلبا وتفجرا هي أمريكا الوسطى ، في اطار البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" من جدول الاعمال .

ان الحالة لا تزال متوترة ، بل وأصبحت مثقلة بموامل اضافية خطيرة تخلق تهديدا خطيرا للغاية لسلم وامن واستقرار أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية برمتها . ولقد أجمع المجتمع الدولي كله تقريبا على أن الاسباب الجذرية للتوتر والعداوات هي التخلف والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجائرة العائدة في الاغلبية الساحقة من بلدان أمريكا الوسطى . وهذه الحقيقة ثابتة لا جدال عليها رغم الجهود المضنية التي تبذلها ادارة الولايات المتحدة الحالية لوضع الحالة في سياق المجابهة بين الشرق والغرب .

والعامل الآخر ذو الأهمية المتساوية والعواقب المتساوية هو زيادة لجوء الولايات المتحدة إلى القوة في معالجة الحالات التي تدعي أن مصالحها الحيوية فيها عرضة للتهديد . فتحت هذه الذريعة انتحلت الولايات المتحدة لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة بغزوها واحتلالها وبتنظيم المرتزقة والجماعات الإرهابية ضد تلك البلدان وبتدبير الانقلابات العسكرية ضد حكوماتها الوطنية وبممارسة الضغط السياسي والاقتصادي وغيرها من التدابير القسرية لزعزعة استقرار الأنظمة السياسية وتقويض الاقتصاد الوطني وتمزيق نسيج الحياة الاجتماعية والثقافية .

وقد واكب هذه الاعمال التي تشكل انتهاكا صارخا ودنيئًا لميثاق الأمم المتحدة وكل قواعد ومبادئ القانون الدولي جهد لاحتباط مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل مبكر للمشاكل التي تعاني منها أمريكا الوسطى .

وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً يثبت دون لبس التهم التي وجهتها حكومة نيكاراغوا ضد حكومة الولايات المتحدة .

وبدلاً من أن تنهي إدارة ريفان فوراً أعمالها غير المشروعة ضد نيكاراغوا ، تماشياً مع حكم المحكمة ، صعدت حربها الاجرامية ، كما يتضح من التوقيع في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ على التشريع الذي يخصص ١٠٠ مليون دولار لمجموعات "كونتراس" الارهابية .

وتدل الانتهاكات العديدة التي وقعت منذ صدور حكم المحكمة ، بما في ذلك طائرة الشحن الأمريكية التي أسقطت طراز سي - ١٣٣ المحملة بالأسلحة وغيرها من المعدات للعصابات التي تشن الحرب نيابة عن الادارة الأمريكية ، على التصعيد المفاجئ لتلك الحرب . وقد وقع ذلك الحادث بعد أن قدم وزراء العلاقات الخارجية لمجموعتي كونتادورا والدعم بأربعة أيام بيانهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي ينص على ما يلي :

"تتفاقم الازمة في أمريكا الوسطى يوماً بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب يوماً بعد يوم .

"إن من يؤمنون بالحل العسكري لا يعرفون الأبعاد الحقيقية للمشكلة . إننا نود أن ننسب إلى الخطر المائل : اتساع النزاع ، وتعميق المواجهة ، والحرب .

"إن الازمة في أمريكا الوسطى يمكن أن تولد تواترات ومنازعات خطيرة في القارة بأسرها . ولذلك فإن السلم في أمريكا الوسطى يعتبر سلمنا نحن"

(A/41/662 ، المرفق ، ص ٢)

هناك تشابه مدهش بين سياسة الولايات المتحدة وأعمالها في أمريكا الوسطى وسياساتها وأعمالها في جنوب غربي آسيا . ففي كلتا الحالتين ، استغرقت دولة مستقلة

غير منحازة شارح على قيود فرضها عليها نظام الاستبداد والطفيلان كهدف لاعتداءات الولايات المتحدة . وفي كلتا الحالتين ، استخدمت أقاليم بعض البلدان المجاورة كمركز لتدريب المرتزقة ونقطة انطلاق لشن الاعمال العدوانية . وفي كلتا الحالتين ، يقوم عملاء لوكالة المخابرات المركزية بتجنيد وتنظيم وتدريب وتمويل وتسليح المرتزقة وتسليمهم الى الاقليم موضوع البحث لشن حرب قذرة لاأخلاقية وغير معلنة . وفي كلتا الحالتين ، يختار المجندون من بين بقايا الانظمة الجائرة السابقة وعملائها . وفي كلتا الحالتين ، ترتكب أفظع الاعمال وأكثرها وحشية كوسيلة لارهاب الشعب . وفي كلتا الحالتين ، يختار المدنيون العزل والمنشآت الاقتصادية الخاصة والعمامة كأهداف لهذه الاعمال . وفي كلتا الحالتين ، تمنح الولايات المتحدة لقب " المناضلين في سبيل الحرية" الى الارهابيين والخونة والمرتزقة المأجورين لمساواتهم بالآباء المؤسسين لتلك الأمة . وفي كلتا الحالتين ، يزعم أن طفاة القرون الوسطى والقتلة المحترفين يقاتلون من أجل الديمقراطية والحرية . وفي كلتا الحالتين ، تؤكد الولايات المتحدة أنها تحمي نفسها ودول أخرى من توسع ما يسمى الطاعون الأحمر . وفي كلتا الحالتين ، تتشدد الولايات المتحدة تشدداً غوغائياً بعملية المفاوضات السياسية للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة في حين أنها تفعل كل ما في وسعها لنسف أي شيء يلوح بالنجاح .

ومع ذلك ، هناك اختلاف في هاتين الحالتين . ففي إحدى الحالتين ، تنادي الولايات المتحدة في رأيها الميكافلية بـ " الديمقراطية والتعددية" ، وفي الحالة الأخرى تنادي بنفاق بـ " الاسلام وحق تقرير المصير" .

وهناك اختلاف آخر أيضا . فقد أنفقت الولايات المتحدة ٢٠٠ مليون دولار على الأسلحة وغيرها من المعدات الحربية ، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار خلال هذا العام للبقاء على نيران الحرب مستمرة في إحدى هاتين المنطقتين بينما استثمرت أكثر من بليون دولار ، بما في ذلك ٥٠٠ مليون دولار هذا العام لمواصلة حربها وتصعيدها في المنطقة الأخرى . وفي إحدى المنطقتين تخصص الاعتمادات لتفذية وتجهيز وتسليح ما بين ١٥ ٠٠٠ الى ٢٠ ٠٠٠ مرتزق ، وفي الأخرى تخصص لتوفير الأسلحة والذخيرة لما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ مرتزق .

ولست بحاجة لأن أذكر أن الحالة الأولى تتعلق بنيكاراغوا في أمريكا الوسطى ،
بينما تتعلق الثانية بأفغانستان في جنوب غربي آسيا .
ان شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية يعتبران أنهما في موقف
يمكنهما من تقدير حدة ومدى الخطر الذي يحيق بالسيادة الوطنية لنيكاراغوا ،
واستقلالها ، ووحدة أراضيها . لذلك ، فإن تضامنا مع شعب وحكومة نيكاراغوا في
نضالهما من أجل الدفاع عن مكاسب ثورتها ليس الا تعبيرا طبيعيا عن الصداقة الحميمة
والاتفاق اللذين ينبغي تواجدهما فيما بين كل الدول والقوى المستقلة والديمقراطية
والتقدمية في نضالها ضد المخططات والمكائد الامبريالية .
وفي الوقت الذي ندين فيه بشدة الحرب غير المشروعة التي تشنها الولايات
المتحدة ضد نيكاراغوا ، نحیی عزم نيكاراغوا حكومة وشعبا على الدفاع عن نفسها ،
بشكل يقتدى به ، في أصعب الظروف .
ونشيد بقوة بالجهود السلمية لمجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم وندين بشدة
مخططات الولايات المتحدة لطمس عملية المفاوضات . ونؤيد تأييدا كاملا تحليل الموقف
الذي توصل اليه وزراء العلاقات الخارجية للدول الاعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا
اللاتينية في الفقرة ٧ من بيان مجلس أمريكا اللاتينية الصادر في ١٧ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، ونطالب الولايات المتحدة بالانهاء الفوري لعدوانها السياسي
والعسكري والاقتصادي ضد نيكاراغوا .
ونطالب بالامتناع الكامل للحكم الماد عن محكمة العدل الدولية وبالتطبيق
الصارم لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي الأخرى في العلاقات بين الولايات
المتحدة ونيكاراغوا .
وينبغي للمجتمع الدولي ألا يألو جهدا في سبيل إعادة احياء العملية السلمية
التي بدأتها مجموعة كونتادورا بغية اقامة علاقات تتسم بالصداقة والاستقرار والوثام
فيما بين شعوب المنطقة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دوم سانتوس (موزامبيق) .

السيد ميذا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مازالت مسألة

السلم في امريكا الوسطى مشارا للحرب الكلامية في هذا المحفل العالمي وفي الاجتماعات الاقليمية لمنظمة الدول الامريكية وآخرها تلك المعقودة في برازيليا وقرطاجنة وغواتيمالا . وذلك في الوقت الذى تتعالى فيه يوميا دقات طبول الحرب في امريكا الوسطى .

وفي كل تلك الاجتماعات كان هناك تأييد حاسم لمبادرة الكونتادورا من أجل السلم . فلماذا ، اذن ، لم يطرأ أى تغيير على الحالة في امريكا الوسطى مساييرة لجهود مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم الرامية الى بلوغ ذلك الهدف النبيل ؟ وبلىه شأنه شأن سائر بلدان تلك المنطقة ، أعرب عن تأييده لوثيقة الكونتادورا ذات النقاط الإحدى والعشرين . وقد تم تدريجيا تذليل المعاب . وجاءت أحكام الوثيقة مكمله للجهود المشترك لمجموعة الكونتادورا وفريق الدعم وحكومات امريكا الوسطى ، بيد أنه مازالت هناك نقطتان حاسمتان وحيويتان بالنسبة لتحقيق السلم في المنطقة لم يتم حتى الآن الوصول إلى اتفاق بشأنهما وهما : المناورات العسكرية وتحديد الأسلحة والتحقق منه . ويرى وفدى أنه اذا كانت تلك المشاكل لم تجد في هذا المحفل العالمي حلا سريعا وفعالا فالسبب في ذلك لا يرجع إلى صعوبات اجرائية أو تنظيمية أو الى الشك في استمرار ملاحية الاتفاقية التي تقوم على أساسها المنظمة وانما مرده الى افتقار الحكومات للارادة السياسية اللازمة لايجاد حلول وتحديداتها وتنفيذ القرارات المتماشية معها . ويتجسد ذلك الافتقار الى الارادة في امريكا الوسطى في تدهور مستويات معيشة الشعوب . ولا تكفي المعونة السخية المقدمة من وكالات الامم المتحدة المتخصصة لوضع حد لتلك الحالة التي لها ما للحرب من آثار مدمرة على السلم . ذلك هو تفسيرى للفقرات الختامية من تقرير الامين العام إلى الجمعية العامة (A/40/1136) المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٨٦ .

ويبدو ان ما ورد في الكتاب المقدس من ان السلام على الارض يكون لذوى النوايا الحسنة لا ينطبق على امريكا الوسطى ، فهل السبب في ذلك هو ان الافعال تناقض الاقوال ؟ أم لان البيانات والمعهود ليست بالضرورة صكوكا ذات مضمون عملي وانما تنطوي بدلا من ذلك على عبارات لابداء حسن النوايا ؟

وتنظر حكومتي بقلق إلى ما يتم به موقف بلدين بعينهما من تناقض حيث تتعارض افعالهما مع ما يبديانه من نوايا حسنة واستعداد لبذل المساعي الحميدة . وتعني بذلك ما تعتمد اليه نيكاراغوا من تكديس الاسلحة على نحو يفوق احتياجاتها والدور المزدوج الذى تلعبه المكسيك فهي تارة وسيط دبلوماسي يسعى إلى اقرار السلم في امريكا الوسطى وتارة أخرى مفاوض بشأن قرارات لا تصور التقدم الذى أحرزته حكومة السلفادور في مجال حقوق الانسان .

وترد في بعض الوثائق التي مكن الركون اليها معلومات تفصيلية عن عدم التناسب بين حجم نيكاراغوا وعدد أفراد قواتها المسلحة وكمية ونوعية ما تكدمه من اسلحة إذ تفوق قوتها العسكرية سائر جيوش امريكا الوسطى مجتمعة من حيث عدد القوات والاسلحة البرية والبحرية والجوية . ولنا في حاجة إلى مثل هذه الوثائق لاثبات ذلك ففي صباح أحد الايام المشرقة من الصيف الماضي بدا ميدان الثورة بماناغوا أشبه بنسخة مصفرة من الميدان الاحمر في موسكو يوم أول ايار/مايو . فعلى مدى ساعات تعاقبت السرية تلو الاخرى والكتيبة تلو الاخرى في استعراض للجيش السانديني الشعبي وميليشياته ، سار فيه الرجال وهم يحملون بنادق القتال السوفياتية على كتافهم تحت انظار قادة الثورة العابسين والصور الضخمة للساندينو وكارلوس فونسي امادور . واهتزت المدينة ، التي دمرها زلزال عام ١٩٧٢ ولم يعد بناؤها بعد ، تحت جنازير الدبابات والمدافع وعربات الامداد والتموين السوفياتية . وفي مساء ذلك العرض العسكري المهيب حلقت الطائرات الهليكوبتر السوفياتية وومضت الصواريخ والبنادق الالية تحت أشعة الشمس المتوهجة . وبرهنت الالاف المؤلفة من الرجال والاسلحة الحديثة

للعالم أجمع ان هذا هو أقوى جيش في أمريكا الوسطى ، وكان الغرض واضحا . فتحدييد
الاسلحة والتحقق منه قد يشكلان جزءا من وثيقة الكونتادورا ، وشمة تصريحات تفيد
بالاستعداد لتوقيع الوثيقة في أى وقت ، ولكن الحقائق والوقائع التي يعلو صوتها على
أى كلمات تثبت العكس . لقد كان ذلك العرض رسالة موجهة إلى المعارضة في الداخل
وإلى جيران نيكاراغوا في أمريكا الوسطى ، وإلى العالم بأسره ، ولكنه كان في
المقام الاول رسالة موجهة الى الكونتادورا .

فهل هذا هو طريق السلم الذي تريده نيكاراغوا ؟ هل هذا هو السبيل إلى
السلم الذي اقترحته الكونتادورا ؟ ولا تكتفي حكومة نيكاراغوا بما تبديه منذ العمام
الماضي من استعداد لتوقيع وثيقة كونتادورا شريطة ألا يضاف إليها بند يقضي بتحدييد
الاسلحة وانشاء نظام للتحقق حسبها تقترح بلدان أمريكا الوسطى الأخرى ، بل إنه في
أثناء مناقشة الأمور الأساسية الدقيقة ضاعفت نيكاراغوا من قدرتها العسكرية بل وربما
زادتها إلى ثلاثة أمثالها .

تلك هي الأعمال التي تناقض النوايا المعلنة ، ولا تستطيع نيكاراغوا ان تتعلل
بأنها تحتاج إلى الأبقاء على ما يربو على ١٠ في المائة من مكانها في وضع استعداد
للحرب وذلك في كفاها ضد العناصر الهدامة المسلحة في الداخل وتحسبا لغزو خارجي .
وقد كانت الحكومة الساندينية ذاتها هي التي أعلنت ان تلك العناصر ليست لديها
القدرة على زعزعة النظام ولا التأييد الشعبي اللازم لذلك . وان لم يكن الدافع إلى
تكديس الاسلحة على هذا النحو هو الخطر الذي تشكله حرب العصابات الداخلية فلا بد من
الاعتراف بأن الجيش السانديني مهما بلغ من ضخامة وقوة لن يستطيع احتواء غزو تقوم
به دولة عظمى .

ومن ثم فلا يعدو ذلك كونه مجرد ترديد لشعارات طنانة يفرض التستر على ما
يعانيه شعب نيكاراغوا من ضنك العيش وسيطرة الدولة الصارمة على المجتمع وانتهاك
الحريات الأساسية ومنها حرية الرأي والمقيدة وطرد المساومة بل والاماقفة والانتهاكات
الوحشية لحقوق الانسان في بلد سانديني .

بيد أن ما هو أجدر بالادانة من الناحية الاخلاقية والسياسية بل ومن وجهة نظر عملية كونتادورا ، هو موقف المكسيك . فهي أولا أحد أعضاء مجموعة الكونتادورا التي تبذل مساعيها الحميدة لدى حكومات امريكا الوسطى بغية بلوغ هدفها النبيل الا وهو اقرار السلم في المنطقة عن طريق التفاوض . وكان من المتوقع ان تبدي حكومة المكسيك المبجلة ، وهي افضل من يستطيع الاضطلاع بمهمتها في صون السلم في امريكا الوسطى ، نزاهة وحيّدة في تحليلها للاوضاع السائدة في كل من بلدان المنطقة ، وتلاحظ السلفادور بقلق بالغ ان المكسيك لم يكفها الاعتراف بأعضاء جبهة فارابونديو مارتي للتححرر الوطني بوصفهم محاربين ، الامر الذي يعد العقبة الرئيسية أمام اقرار السلم في البلاد ، بل أنها ما فتئت تعمل منذ عام ١٩٨٣ في هذا المحفل العالمي على إدانة حكومة السلفادور بدعوى أنها تنتهك حقوق الانسان ، وذلك لأنها عاجزة عن تجريد تلك الحكومة التي انتخبها الشعب من شرعيتها .

إن حكومة بلدي لا تستطيع أن تفهم معيار حكومة المكسيك الاخلاقي المسزدوج . ولا أريد هنا القول أن المكسيك تعيش تحت سقف زجاجي هش عندما يتعلق الامر بتزوير الانتخابات المألوف ومجال حماية حقوق الانسان وتدهور مستوى حياة شعبها .

كلّ ! إن تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦ هو الذي يكشف عن السجل الوحشي لهذا البلد الذي يسمح لنفسه إصدار أحكام على بلد آخر فقط لمجرد أن البلد الآخر صغير ولا حول له ولا طول . وإن الفقرة الاولى في ذلك التقرير واضحة وبليغة . وقد جاء فيها :

"شعرت منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء استمرار التقارير عن حالات التعذيب واستخدام ممارسات تُيسر التعذيب ، مثل الاحتجاز دون أمر قضائي والحبس الانفرادي . كما شعرت منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن قتل أعضاء منظمات الفلاحين المستقلة وأعضاء الاتحادات المهنية الريفية في إطار الصراع على الارض . وقد نُسبت أعمال القتل الى مدنيين قيسل أنهم ، في حالات كثيرة ، أعضاء في منظمة الفلاحين الرسمية ، اتحاد الفلاحين الوطني . وفي عدد من هذه الحالات ، حثّت منظمة العفو الدولية الحكومة على الاضطلاع بعمليات تحقيق كاملة وسريعة ومحاكمة جميع المسؤولين عنها . وكانت هناك حالات مماثلة في السنوات الماضية لم تتخذ السلطات فيها اجراء فعلا ضد المسؤولين عنها ، وبذلك بدت وكأنها تقبل تلك الانتهاكات" . (تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦ ، صفحة ١٧٤)

إن أكثر جانب مشير للجزع في هذا التقرير هو ذلك الوارد في الصفحة ١٧٦ . وإنني أصفه بهذه العبارة لانه ما كان ليطلع عليه أحد لولا أن الزلزال الذي ضرب المكسيك في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، ألقى الضوء على حقيقة أن التعذيب كان يمارس في الطابق الواقع تحت الارض في المبنى الذي كان يوجد فيه مكتب المدعي العام الفيدرالي للمنطقة . وقد جاء في النص :

"تم الحصول في ايلول/سبتمبر على دليل آخر على التعذيب ، عندما عشر عمال الانقاص على عدد من الجثث بين انقاص المبنى الذي كان يقع فيه مكتسب المدعي العام الفيدرالي للمنطقة الذي دمّره الزلزال في ١٩ ايلول/سبتمبر ، قيل انها تحمل علامات تدل على التعذيب . وكان أحد الضحايا ، جوني ايرنانديز فالينسيا البالغ من العمر ١٩ عاما ، وهو واحد من مجموعة من الكولومبيين المحتجزين للاشتباه في ارتكابهم سلسلة من سرقات البنوك . وكان من بين المحتجزين والدته مريم غيرالدو فالينسيا ، التي أنقذت من بين انقاص المبنى . وقيل انها اخبرت قاضيا في ٢٨ ايلول/سبتمبر بأنها قد عذبت هي وابنها على أيدي الشرطة القضائية الاتحادية للمنطقة بالصدمات الكهربائية والضرب ولم يقدم لهما أى طعام لمدة خمسة أيام . وقد اعترف المدعي العام الفيدرالي للمنطقة بأن الكولومبيين احتجزوا دون أمر قضائي ، إلا انه قيل ان استجوابا داخليا اجراه المدعي العام الفيدرالي للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر لم يجد أى دليل طبي على التعذيب .

"كما عشر في ٢٢ ايلول/سبتمبر في انقاص مكتب المدعي العام الفيدرالي للمنطقة على جثة اسماعيل جيمينيز بيريز ، وهو طالب يدرس المحاسبة في جامعة المكسيك الوطنية . وقد قيل انه كان مقيدا ومكتم الفم وتظهر على جسده آثار التعذيب . وهناك شخص آخر هو ميغويل جوزمان باديا الذي قيل إنه عشر عليه حيا بين انقاص المبنى وتظاهرت الشرطة القضائية بأخذه إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي . وقيل انه تم فيما بعد العثور على جثته في المكان الذي تعرض فيه الجثث للتعريف عليها في مدينة سان لورينزو تيزونكو ، وعليها بطاقة تفيد بأنه غير معروف الهوية . وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق كامل ومستقل في جميع هذه الحالات . " (صفحة ١٧٦)

لم الاستمرار في أعمال القتل ، بدوافع سياسية ، الموثقة في الصفحات التالية للتقرير ؟

ولكن كلاً ، فهذا ليس ما أريد التركيز عليه .

إن ما أريد أن أشدد عليه هنا أن ما من حكومة تستطيع أن تقوم بدور المساعي الحميدة مع حكومة تسعى بصورة منهجية للنيل منها على الصعيد الدولي مستخدمة أساليب مأكرة ، وتتجاهل التقدم الذي حققته الأخيرة في مجال احترام وتعزيز حقوق الانسان . إن قليلا من اللياقة والمسؤولية سيوضح لذلك البلد الكبير ان عليه ان يختار واحدا من الدورين اللذين يمارسهما في هذه الحالة : إما المساعي الحميدة ضمن مجموعة كونتادورا وإما العمل كداعية للعصاة السلفادوريين ووكيلا مجانييا لهم مصمما على النيل من حكومة شرعية .

وفي الوقت الذي تبذل فيه محاولات لتجاهل جهود حكومة بلدى الرامية إلى تعزيز الاحترام التام لحقوق الانسان في البلاد ، يجري توزيع معلومات كاذبة محسوبة ايضا تتعلق بموقف الرئيس دوارتيه من الحوار مع القوات المتمردة بغية وضع نهاية للصراع الداخلي .

إن الاصرار ، الذي قدمت به عدة قرارات إلى لجنة حقوق الانسان وإلى اللجنة الثالثة تدعو حكومة بلدى لامتناع الحوار مع جبهة فارابونديو مارتني للتحريير الوطني ، لا يقوم على الواقع ، لا لأن حكومة بلدى اثبتت بالحقائق استعدادها الواسع للدخول في حوار كهذا فحسب ، بل أيضا بسبب جولة الحوار التي رتب في المكسيك باتفاق مشترك على أن تجرى في مسوري ، في السلفادور في ايلول/سبتمبر ، بناء على اقتراح المتمرديين أنفسهم ، والتي لم تتم بسبب المطالب التي جاءت في غير وقتها التي تقدمت بها المجموعات الهدامة ، والتي لا تعدو ان تكون دريعة لتجنب إجراء الحوار .

وعلى الرغم من ذلك فان الرئيس دوارتيه ، ايماننا منه بالتزامه إزاء شعبه وإزاء الالتزامات الدولية ترك مسألة الحوار مفتوحة دون شروط من أي نوع .

ان حكومة بلدى لا تستطيع أن تتفهم لماذا لا تنطبق تلك الصيغ ، التي يعتبرها مقدمو قرارات كتلك التي ذكرتها ، والتي ينظر اليها على أنها لا بد وأن تفضي الى سلم داخلي في السلفادور - التي تقبلها حكومة بلدى وتمارسها - على نيكاراغوا في حوارها

مع المتمردين ضد نظام الحكم السانديني ، ذلك الحوار الذي رفضته حكومة نيكاراغوا منذ البداية . لم هذه المعاملة المنطوية على معيارين لحالات متشابهة ؟ لم تتلحق عميات نيكاراغوا مساعدة مكشوفة من دولة أجنبية ؟ ألم يثبت على مدى متة أعوام أنهم يتلقون من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دعما لوجستيا عن طريق كوبا ونيكاراغوا لقوات جبهة فراباندو مارتي للتحرير الوطني المتمردة في السلفادور ؟ وإذا كانت حجة نيكاراغوا في عدم اجراء حوار مع المعارضة مقبولة ، فبالمثل ، ينبغي ان يكون مقبولا من حكومة السلفادور الا تجرى حوارا مع جبهة فراباندو مارتي للتحرير الوطني . إلا ان حكومة بلدى تتقيد بطلب هذا المحفل العالمي وتنفذه .

وعلاوة على ذلك ، اقترح الرئيس دوارتيه في بداية هذا العام أمام العالم إجراء حوار متزامن : أى أن يجرى حوارا مع جبهة فراباندو مارتي للتحرير الوطني على ان يدخل الرئيس أورتيجا في نفس الوقت في حوار مع المعارضة المسلحة . وكان جواب الجبهة الساندينية الرفض القاطع ، وصاحبه حملة محمومة مؤداها ان الرئيس دوارتيه كان يبحث عن ذريعة لمتجنب المحادثات مع حوار السلفادور فقط لاغير . ولكن الحقائق أثبتت نقيض ذلك . وإذا كان الحوار في ميسوري لم يتم ، فما ذلك الا لتعننت المتمردين وتذرعهم بذرائع واهية في اللحظة الاخيرة . لماذا اذن لا يلجأ أبطال الحوار في السلفادور الى الخط على نيكاراغوا بنفس الطريقة التي يخفطون بها عاما بعد عام على حكومة بلدى دونما حاجة لذلك ؟ .

كانت هذه مبادرة سلم داخلية في البلدين اللذين كان بينهما أكبر نزاعات في أمريكا الوسطى وهذه المبادرة كان يمكن حقا أن تتبناها مجموعة كونتادورا . وأعود الى ما قلته في مستهل بياني كي أعرب عن فكرتنا فيما تعنيه النية الطيبة بالنسبة لحل مشاكل السلم في أمريكا الوسطى . إنها تستتبع اتخاذ قرار فردي وجماعي حازم بالسعي الى معرفة الحقيقة وإقرار العدل في أمريكا الوسطى لا على المستوى القيم النظرية التي يمكن أن تتعرض لاجتهادات رسمية ولكن بوصفه ممارسات حياة يومية للشعوب والحكومات في أمريكا الوسطى .

وقد آن الاوان الى أن نتوقف عن استخدام هذا المحفل العالمي ولجانه ووكالاته المتخمة لأغراض الدعاية التي تتناقض مع الحقائق ومن ثم يمكن لكلماتنا وتعبيراتنا أن تخفي الغموض والإبهام على واقع التصميم الحازم على تحقيق السلم الذي تطمح اليه شعوبنا .

وأود أن أؤكد تأييد حكومتي لمساعي مجموعة كونتادورا وفريق الدعم المبذولة لصالح التوصل الى سلم شامل ودائم في أمريكا الوسطى . أما أوجه النقد التي وجهتها فيما يتعلق بالموقف المتناقض لأحد أعضاء المجموعة فإنما أقصد بها حث هذا العضو على أن ينظر في مدى ملاءمة مواقفه فيما يتعلق بالاهداف التي توختها مجموعة كونتادورا من مبادرتها . إنها لا ينبغي تفسيرها أو اساءة فهمها بوصفها عقبة جديدة في الطريق أمام المساعي الكريمة لمجموعة كونتادورا . إن حكومتي أولت تأييدها الكامل لمبادرة مجموعة كونتادورا وهي ترغب في الحفاظ على موقف الثقة الذي عبر عنه الأمين العام من أنه ليس من بديل مقبول عن حل سلمي وتفاوضي لمشاكل أمريكا الوسطى للمبادرة النبيلة والكريمة لمجموعة كونتادورا .

السيد دلبتشي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما تكلمت

الارجنتين عن الحالة في أمريكا الوسطى في مجلس الامن قلنا أن الازمة في تلك المنطقة ، حيث ترتبط الشعوب بالدم والتاريخ واللغة ، تمثل سببا رئيسيا من أسباب القلق الذي يشعر به بلدي . ونحن على ثقة من أن الامم المتحدة تستطيع أن تؤدي دورا مهما في تسوية المشاكل هناك .

وحدث تفاهق في النزاع وفي إمكانية مواجهة عسكرية ضمن حقيقة مأساوية علينا أن نعمل على تجنبها . ومن شأن مواجهة عسكرية في أمريكا الوسطى أن تنجم عنها نتائج لا يحمد عقباهما بالنسبة لنصف الكرة الغربي بأكمله ومن شأنها أن تسبب انقسامًا عميقًا في المنطقة . إنها يمكن أن ينجم عنها أثر سلبي بالنسبة لإحياء المؤسسات الديمقراطية التي ظهرت إلى الوجود في السنوات القليلة الأخيرة في القارة .

وهناك قلق شرعي بشأن التوقعات الكثيفة التي حدثت بالدول أعضاء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم إلى أن تصدر إعلان أول تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بعنوان "السلم لا يزال ممكنًا في أمريكا الوسطى" . ونأمل في أن يشجع هذا جميع بلدان أمريكا الوسطى والبلدان ذات المصالح فيها والتي ترتبط مع المنطقة ، إلى أن تتوقف كي تفكر . إن الوقت ليس في صالح السلم والحاجة ملحة إلى حل تفاوضي .

إن أسباب الأزمة في أمريكا الوسطى لا ينبغي التهورين منها أو تحويلها إلى مجرد مواجهات أيديولوجية . إن شعوب المنطقة قد عاقت قرونًا من التخلف ، والفقر ، والظلم ، والتدخل العسكري الأجنبي وغيرها من الكوارث التي أعاقت طريقها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونحو السلم الذي تستحقه .

في الوقت الحاضر تجتاز مجتمعات أمريكا الوسطى مرحلة حاسمة في تاريخها وهي تحاول أن تغير الهياكل القديمة التي كانت تحبذ الأحوال التي أشرت إليها . علينا أن نعمل جميعًا لكي نرى أن هذه العملية من التغيير تهتم في سلم بحيث تقود إلى أنظمة ديمقراطية وتعددية تتيح بدورها التنمية المتنامية لشعوبها . إن معادة هذه الشعوب ورفاهيتها لا بد وأن تكونا هدفنا الأساسي والأخير .

إننا على قناعة أنه لكي يتسنى التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة في أمريكا الوسطى ، ينبغي إيلاء الاحترام الكامل لميثاق هذه المنظمة ولمبادئ القانون الدولي ، ولاسيما مبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع .

وفي سبيل الاتفاق على تسوية شاملة وتفاوضية للأزمة في أمريكا الوسطى ، ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أقامت بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك مجموعة كونتادورا . ومنذ ذلك الحين بذلت جهود هائلة وأدت الى نتائج طيبة . وقد اعترف بأعمالها المجتمع الدولي بأسره من قرارات عديدة صدرت عن هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن تم اعتمادها بالإجماع .

وكننتيجة لعملها ، الذي شاركت فيه بلدي ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبيرو ، بوصفها البلدان التي أصبحت فريق دعم كونتادورا في عام ١٩٨٥ ، وهي مجموعة من الاتفاقات التي تم التوصل اليها وشكلت وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . إن الإعداد لوثيقة من هذا النوع بدا وكأنه حلم طوباوي عندما بدأ العمل فيه ، ولكن انجازه أصبح دليلا على أن الحوار يمكن أن يحرز النتائج . ونحن متأكدون بأن الوثيقة سيتم تنفيذها بنية حسنة من جانب بلدان أمريكا الوسطى ومن جانب البلدان التي لها روابط ومصالح في هذه المنطقة بما يمكن معه ضمان السلم والتقدم على صعيدها . وليس هناك طرف أكثر من أبناء أمريكا الوسطى أنفسهم يعرف جيدا مشاكل أمريكا الوسطى كما يعرفها أعضاء مجموعة كونتادورا . ونحن نؤيد أعمالهم بثبات ونحث جميع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوهم .

إن هذه الجمعية العامة لابد وأن تعبر مرة أخرى عن مساندتها لمبادرة السلم في أمريكا اللاتينية ونرجو أن يعتمد بالإجماع في الوقت المناسب مشروع القرار الذي ستقدمه مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . إن الظروف الخطيرة السائدة في برزخ أمريكا الوسطى توفر تبريرا كافيا للأمم المتحدة ، التي انشئت لكي تحمي السلم ، حتى تصدر بياننا واضحا وحازما لمساندة العقل والحوار .

السيدة كرامكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن حكومتني
تتابع باهتمام بالغ الأحداث التي تقع في أمريكا الوسطى . وكما مرحنا في مناسبات
سابقة ، فإن التوترات التي تسود المنطقة تميز جزئيا الى عوامل تاريخية أدت الى
اختلالات اقتصادية واجتماعية .

وحكومتني مقتنعة بأن هذه التوترات وتلك النزاعات لا يمكن حلها إلا عن طريق
الوسائل السلمية والمفاوضات بين الاطراف المعنية ، بالتعاون القيم لمجموعة
كونتادورا وفريق الدعم . ويأسف وفدي لأنه لم يتسن حتى الآن ، برغم الجهود
المبذولة ، الاتفاق على الوثيقة المنقحة . غير أننا نأمل أن تنجح مجموعة كونتادورا
وفريق الدعم في حل الخلافات بطريقة ودية ، بفضل تضامن المجتمع الدولي وتأييده ،
وحسن نوايا الاطراف المعنية وتعاونها .

في ١٩٨٣ أكد مجلس الأمن من جديد حق جميع بلدان المنطقة في العيش في سلم
وأمن بمنأى عن التدخل الخارجي ؛ ووجه المجلس الى الدول المعنية نداء عاجلا بأن
تتعاون بصورة كاملة مع مجموعة كونتادورا عن طريق حوار صريح وبناء بغية حل
خلافاتها . وحث المجلس مجموعة كونتادورا ألا تدخر جهدا في سبيل ايجاد حل لمشكلة
المنطقة . وذكر القرار نفسه بمبادئ الميثاق ، وخاصة التزام الدول بتسوية نزاعاتها
بالوسائل السلمية وباحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها .

وبالمثل ، اتخذت الجمعية العامة بالاجماع القرارين ١٠/٣٨ و ٤/٣٩ ، اللذين
أعربت فيهما عن تأييدها الراسخ لجهود مجموعة كونتادورا الرامية الى ايجاد حل سلمي
للمشاكل القائمة في أمريكا الوسطى . وحث جميع الاطراف المعنية على التعاون مع
المجموعة ، واعادت تأكيد حق جميع بلدان المنطقة في العيش في سلم وأمن بمنأى عن أي
تدخل خارجي .

لقد اجتمع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري وأعربوا عن
دعمهم الدبلوماسي لبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وكرروا التأكيد على
اقتناعهم بأن عملية كونتادورا تمثل محاولة اقليمية أصيلة لحل مشكلة أمريكا الوسطى
بالوسائل السلمية . واهابوا بجميع الاطراف المعنية أن تساعد على توفير الشروط

الكفيلة بايجاد الثقة المتبادلة اللازمة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للأزمة التي تعاني منها المنطقة ، تقوم على توفير ضمانات الامن لجميع الدول وعلى احترام سيادتها واستقلالها الوطني وحققها في تقرير مصيرها ، باتخاذ موقف بناء من التنفيذ المتزامن لخطة كاراباليدا التي اقترتها بلدان أمريكا الوسطى في إعلان غواتيمالا .

واعترف الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/41/1) ، بأن الحالة في أمريكا الوسطى قد تدهورت مع تزايد اقحام الايديولوجيات المتعارضة . واعترف بأنه قد بذلت محاولات لفرض حلول منفردة لمشاكل المنطقة واللجوء الى استخدام القوة . وأكد على أن جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم قد ساعدت على الحيلولة دون نشوب صراع عام ، ولكن التوتر مازال سائدا في المنطقة لان الاتفاق الذي من شأنه أن يجلب السلم الى المنطقة لم يتحقق حتى الآن .

ويتفق وفدي مع الامين العام في أن السبيل الوحيد لتحقيق حل فعال للمشكلة يتمثل في عزل مشكلة أمريكا الوسطى عن الصراع بين الشرق والغرب ، ونحن نوافق على أن الحل الأمريكي اللاتيني ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب . ومما لا شك فيه أن ذلك شرط ضروري وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون في المهمة الصعبة الخاصة بتحقيق توافق سلمي في الآراء في أمريكا الوسطى ، وأن يسعى الى إحداث تغيير ايجابي في الحالة ، بالتعاون الفعال لمجموعة كونتادورا .

وعلا على إزالة الريبة والإسهام في الحوار بين الاطراف ، أوضح الامين العام في الوثيقة A/40/1136 ، أن الانتخابات التي جرت في هندوراس وغواتيمالا وكومستاريكا ، ووضع مشروع دستور في نيكاراغوا ، والاجتماعات التي عقدت بين رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة ، والتقاء وجهات نظر حكومات أمريكا الوسطى والبلدان الثمانية لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم فيما يتعلق بالعناصر التي ينبغي أن تقوم عليها التسوية الشاملة للصراع في أمريكا الوسطى ، تعد كلها عوامل ايجابية .

في ١ تشرين الاول/اكتوبر أصدر وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم إعلانا معنوناً "لا يزال إحلال السلم ممكناً في أمريكا الوسطى" . وقد طالبوا فيه ، بوصفهم أعضاء في مجتمع أمريكا اللاتينية ، بتوفير وقت للعمل وباتاحة الوقت

لكلا الطرفين لايجاد حل عادل ودائم ، وهو حل لا يسهل التوصل اليه ولكن يمكن الاتفاق عليه باتباع نهج ملائم قائم على فهم للقضايا الجوهرية للصراع وعلى الايمان بان المصالح الاساسية لامريكا اللاتينية هي التي تتعرض للخطر في أمريكا الوسطى . وبالتالي لا ترغب أمريكا اللاتينية في أن تتحول أمريكا الوسطى الى مصدر اضافي للتوتر بين الشرق والغرب أو أن تغدو تهديدا لاستقرار دول أخرى أو لامنها ، ولا ترغب أيضا في أن تجري التضحية بمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل ، باسم الامن أو الديمقراطية .

ويرى وفدي أن المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل أمريكا الوسطى تقع على عاتق بلدان المنطقة نفسها . ولذا أيدت حكومتي بصورة تامة منذ البداية جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا بوصفها مبادرة سياسية وديمقراطية ينبغي أن تفضي ، بالتضامن مع جهود فريق الدعم والحكومات ، الى النجاح حتى يتسنى لنا أن نحول دون مواجهة مأساوية بين أمم شقيقة لن تؤدي إلا الى تعميق الخلافات بين البلدان في جميع أنحاء قارتنا .

إن السلم في أمريكا الوسطى يجب أن ينبع من حسن نوايا بلدان أمريكا الوسطى . وهو سلم يمكن تحقيقه بالدعم المخلص من جانب بلدان أمريكا اللاتينية وبدون تدخل من بلدان من خارج المنطقة تجهل مشاكلنا .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال

الحالة في أمريكا الوسطى تسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي . فقد ازداد خلال السنة الماضية تفاقم الحالة في المنطقة .

إن زيادة حدة التوترات أصبحت واضحة بشكل خاص في حالة نيكاراغوا ، التي تتعرض لأعمال غير مشروعة وللعُدوان المسلح ولاشكال أخرى للتدخل . لقد نظرت محكمة العدل الدولية في شكوى نيكاراغوا وقررت أن الولايات المتحدة ملتزمة بأن توقف فوراً هذه الاعمال غير المشروعة وبأن تصلح الأضرار التي تسببت فيها . كما اتخذت الجمعية العامة ، بعد مناقشة قصيرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر قرارا يدعو الى "الامتثال الكامل والفوري" لحكم محكمة العدل الدولية .

ولكن لسوء الحظ فإن الأحداث التي مازالت تجري تتناقض مع القرارات السابقة ، ولاسيما تخصيص ١٠٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة العسكرية وغيرها في نيكاراغوا وضدها . وقد زادت تلك الأعمال من خطورة الحالة في أمريكا الوسطى . وكما ذكر وزراء خارجية دول مجموعة الكونستادورا وفريق الدعم في بيانهم المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام :

"تتفاقم الأزمة في أمريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوما بعد يوم" . (A/41/662 ، المرفق ص ٢)

كذلك لاحظ زعماء بلدان عدم الانحياز أن خطر التدخل المباشر في نيكاراغوا وغيرها من بلدان المنطقة يتزايد على نحو يندرج بالخطر .

ويسترعى الأمين العام في تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى (A/40/1136) الانتباه إلى الكساد الاقتصادي الحاد الذي عانت منه بلدان أمريكا الوسطى خلال هذا العقد ، وإلى التفاوت المتأصل في توزيع الدخل السائد في غالبية البلدان ، والحاجة إلى تعزيز بنيتها الأساسية ، وتحويل بنيتها الاجتماعية والاقتصادية الظالمة التي تسببت في الأزمة السياسية الحالية التي تسود المنطقة . كما أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز مرة أخرى في إعلان هراري أن عملية التفسير في أمريكا الوسطى ذات طبيعة اجتماعية اقتصادية ، ومن ثم لا يمكن تفسيرها على أساس المواجهة الأيدولوجية بين الكتلتين العسكريتين .

وما فتئت بولندا في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل تحبذ تطبيع الحالة في أمريكا الوسطى على أساس احترام القانون الدولي وعن طريق المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل لمشاكل المنطقة . ومن شأن التوصل إلى تسوية للنزاع القائم هناك في وقت قريب أن تكون له آثار مفيدة لا بالنسبة لشعوب أمريكا الوسطى وحدها بل بالنسبة أيضا لتحسين المناخ الدولي ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، مما يسهم بطريقة ملموسة في توطيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده .

وتتمثل المشكلة الرئيسية في احترام حق تقرير المصير ، الذي يعني حق جميع الأمم في اختيار شكل الحكومة التي ترضيها واختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية ودون تدخل خارجي .

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا والمبادرات التي تتخذها أمريكا اللاتينية لحل مشاكل أمريكا الوسطى عن طريق الحوار بين الأطراف المعنية ، كما نؤيد نداء حكومة نيكاراغوا الى بلدان مجموعة الكونتادورا بموجب رسالة بنما بأن "من الضروري احراز تقدم في إيجاد الظروف الملائمة للتوقيع على وثيقة السلم" . (S/18143 ص ٢) .

ونحن نعرب جيدا عزم أمريكا اللاتينية على مواجهة المنازعات التي تؤثر على أمريكا الوسطى وحلها .

وقد ذكر وزراء خارجية كولومبيا وبنما والمكسيك وفنزويلا في رسالتهم المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، انه لا توجد حلول يمكن أن يتخذها طرف واحد ولا سيما اذا كانت هذه الحلول تقوم على استخدام القوة أو تحيذ ذلك . وقد تضمنت الرسالة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تبني عليها أية تسوية حقيقية ودائمة ، انطلاقا من التطلعات المشروعة لدول أمريكا الوسطى .

وترحب بولندا بالاقتراحات التي تقدم بها السيد دانييل أورتيغا رئيس نيكاراغوا ، والتي تؤكد استعداد نيكاراغوا للتفاوض من أجل إبرام معاهدة للسلام والصداقة مع الولايات المتحدة على أساس الاحترام والامن المتبادلين ، وعدم تدخل كل منهما في شؤون الأخرى ، وعدم استخدام القوة ، وتسوية المنازعات بينهما سلميا ، وحق تقرير المصير .

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه بالإمكان أن تكلل العملية التفاوضية للكونتادورا بالنجاح إذا ما احترم حق نيكاراغوا في تقرير المصير والاستقلال وتوافرت الإرادة السياسية من جانب بلدان أمريكا الوسطى وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وشنضم بولندا الى كثير من الوفود التي شاركت في هذه المناقشة في مناقشة جميع الاطراف المعنية اتخاذ تدابير تستهدف تخفيف حدة التوتر وتقليل مخاطر اتساع النزاع . فمشاكل امريكا الوسطى لا يمكن أن تحل إلا بالوسائل السلمية ، ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ومن المهم أن تمثل مناقشاتنا قوة دفع للتوصل لهذه الحلول .

السيد ليوبيناتشي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) تنظر الجمعية العامة الآن في مسألة ذات أهمية خاصة في الحاضر والمستقبل بالنسبة للسلم والأمن الدوليين وهي : الحالة في امريكا الوسطى .

وأوروغواي بوصفها عضوا في المجتمع الدولي ، تشعر بالقلق وتتأثر بأية حالة تخل بالسلم في أي مكان من العالم أو تهدده بالخطر . وذلك لأن السلم لا يتجزأ . ولكن عندما يكون مصدر الاخلال الخطير بالسلم موجودا في وسط القارة الامريكية ، عندئذ تصبح مصالحنا القومية أكثر عرضة للخطر ويصبح انشغالنا حتميا .

وفضلا عن ذلك فإننا نشعر بأن علينا ، كأعضاء في أسرة امريكا اللاتينية ، واجب التضامن . وهو واجب متأصل بعمق في تاريخنا المشترك ويتمثل في المسؤولية التي لا يمكن التنصل منها عن الحفاظ على القيم المتعلقة بوجودنا القومي ومفهومنا الاساسي للتعايش الأخوي المتحضر بين شعوبنا .

وهناك صمة تميز تاريخ امريكا اللاتينية وهي السعي لتحقيق هدفين أساسيين : تعزيز الاستقلال الوطني وبناء مجتمع من الدول يقوم على أساس سيادة القانون الدولي . ولهذا تهذل الحكومات ورجال الدولة والزعماء ورجال القانون والدبلوماسيون جهودا دؤوبة ومستمرة لاقامة صرح من المبادئ والقواعد القانونية التي تضمن استقلالنا وترسي الأساس لمفهومنا عن العلاقات الدولية . وقد انبثق بعض من هذه المبادئ من الضمير القانوني لأمريكا اللاتينية ، أصبح في البداية جزءا من القانون الأمريكي الدولي ، ثم اندرج في مبادئ وقواعد القانون الدولي العرفي ، ثم في قانون المعاهدات في النطاق العالمي .

وتدرك بلدان مجموعة الكونستادورا وفريق الدعم تمام الإدراك أن الاحتسارام الكامل لهذه المبادئ والقواعد هو وحده الذي يرسي الأساس لاجلال مستقر ودايم فسي امريكا الوسطى . وينبغي أن يكون السلم في كل الاحوال ثمرة للعدل وأن يقوم على أساس مفهوم انساني يعترف بكرامة الانسان الطبيعية وعلى مجتمع سياسي يحترم حقوق الفرد وحرياته الأساسية في إطار التعددية الديمقراطية .

وبهذا الاقتناع ، واستجابة لواجب تأمين تضامننا الاقليمي ، اضلعت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها ، أمام الدول الشقيقة في أمريكا الوسطى بل وأمام العالم أجمع ، بمسؤوليتهما في التعاون في هذا المسعى من أجل السلم الذي يتعرض لمخاطر جسيمة في الوقت الحالي . ويجب أن يتحقق السلم عن طريق الحوار والمفاوضات ، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتفادي الحرب وإرماء سلم دائم .

وقد وجّهت بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم جهودها الى مبادرات ومكسوك توضح في رأينا المسار الوحيد المعقول ، والنهج الواقعي الوحيد للتوصل الى تسوية للنزاع ، سلمية ودائمة وراسخة .

وترتكز هذه المبادرات والمكسوك أساسا الى المبادئ التي تعتبر حجر الزاوية في السياسات الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية بل وللنظام القائم فيما بين الدول الأمريكية . وهي مبادئ عدم التدخل ، وتقرير المصير ، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول ، والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية .

لقد أضى احترام هذه المبادئ بمشابة الخبرات المخي للسلوك الدولي لبلدان أمريكا اللاتينية . وقد طالبنا دوما منذ أن أصبحنا بلدانا مستقلة بتطبيق تلك المبادئ ، فهي جزء لا يتجزأ من حياتنا الوطنية ، وهي مبادئ ثابتة غير قابلة للتغيير . وذلك ما يغسّر القوة والحماة اللتين ندافع بهما عن تلك المبادئ ، بغسّ النظر عن أي ظروف تاريخية ، ودون اعتبار لأي دوافع سياسية أو أيديولوجية .

إن رسالة كراببيدا الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والبلاغ الصادر في بونتا ديل امتي ، وعلان كونتادورا المنقّح للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى الذي قدّم الى وزراء خارجية أمريكا الوسطى في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، كلها تمثل علامات بارزة في الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لتحقيق السلم وتشكّل تلك الوثائق أساسا للتعایش السلمي بين شعوب أمريكا الوسطى . فهي الى جانب احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لبني البشر ، تعدّ جزءا من التراث القانوني والسياسي لأمريكا اللاتينية ، بما في ذلك الممارسة الفعالة للديمقراطية النيابية .

ولا يسعنا إلا أن نشير هنا الى ما حظيت به تلك المساعي من مؤازرة وتشجيع من قبل قطاعات عديدة في المجتمع الدولي ، في مقدمتها العديد من الدول وهيئات الامم المتحدة ، كالجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، وذلك في قرارها الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

لقد انقضى وقت تأكيد المبادئ وإرشاء الاسس ، وينبغي أن ننتقل الآن دون مزيد من الإبطاء الى مرحلة المفاوضات المحددة ، وخاصة عملية التفاوض وفقا لإعلان كونتادورا .

وكما هو الحال دوما ، تقع المسؤولية الاساسية عن ارساء السلم الدائم على عاتق حكومات أمريكا الوسطى التي أعلنت دون استثناء في اعلان غواتيمالا الصادر في ١٤ كانون الاول/يناير ١٩٨٦ ، تاييدها للمبادئ والاهداف الواردة في رسالة كاراباليدا .

إن بلدان أمريكا الوسطى ذات السيادة ينبغي أن تشكل مصيرها بنفسها ، ومن ثم يجب أن تشارك في أية عملية تفاوض . فبدون ارادتها السياسية لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات ، لكن يجب ألا يغيب عن البال أن البلدان ذات الروابط والمصالح في المنطقة تفضل بدور هام أيضا - وان كان دورا مكملا - في تحقيق أية تسوية شاملة .

ونحن نحث كل البلدان - داخل المنطقة وخارجها - على عدم اتخاذ أي اجراء أو اعتماد أي تدبير من شأنه أن يقف في طريق الحوار أو يسمم مناخ المفاوضات .

ونحن جميعا ندرك أن الحالة في أمريكا الوسطى أصبحت خطرا يهدد السلم والامن ، ليس فقط في المنطقة بل في أمريكا بأسرها . وفي اعلان نيويورك الصادر في اول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، ذكر وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أن خطر الحرب يتزايد ، وان تفاقم الازمة في أمريكا الوسطى يمكن أن يؤدي الى توترات حادة ونزاعات خطيرة في القارة بأكملها . وبالتالي ، فإن السلم في أمريكا الوسطى هو في نهاية المطاف السلم في أمريكا اللاتينية . ونحن ملزمون اليوم بتوجيه هذا التحذير والاعراب مرة أخرى عن عميق قلقنا .

إننا لن نخفي خيبة أملنا ، لكننا لن ندخر ومعا في الاضطلاع بمسؤوليتنا فسي الإسهام قدر امكاننا في تحقيق السلم في أمريكا الوسطى . وينبغي لتحقيق ذلك أن نضع في اعتبارنا :

أولا ، إن الاحترام الدقيق من قبل كل الدول لمبدأ عدم التدخل ومبادئ القانون الدولي ومعايير الوارده في مختلف الصكوك الملزمة للبلدان الامريكية ، وخاصة ميثاق منظمة الدول الامريكية وميثاق الامم المتحدة ، هو شرط أساسي لإقرار سلم دائم ومستقر في أمريكا الوسطى ، أيّا كانت الصيغ التي يدور التفاوض بشأنها .

ثانيا ، إن التسوية الشاملة يجب أن تتضمن بالإضافة الى الجوانب السياسية والعسكرية لازمة أمريكا الوسطى ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضا .
ثالثا ، إن الخلافات الشائكة بين بلدان المنطقة والبلدان ذات الروابط والمصالح في المنطقة هي من عوامل الاضطراب ويجب التغلب عليها لإزالة العقبات التي تعترض التسوية النهائية الشاملة للزمة .

رابعا ، إن حكومات أمريكا الوسطى هي الاطراف الرئيسية في أية تسوية متفاوض عليها ، وينبغي أن تظل كذلك ، ولكن ينبغي أن تضطلع جميع الحكومات المشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع بجانب من المسؤولية في التوصل الى حل للزمة .
وكما قال وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم "مازال السلم ممكنا في أمريكا الوسطى" . وبهذا الاقتناع ، فإننا نحن الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، على استعداد لمواصلة بذل جهودنا .

وفي اعتقادنا أننا عرضنا طريق العمل الواقعي الوحيد الذي يمكن على أساسه التفاوض على حل شامل . وعلى أية حال ، فإننا ندرك جيدا مسؤولياتنا ، بوصفنا من أبناء امريكا اللاتينية ، في مساعدة بعضنا بعضا في السعي من أجل ايجاد حل . واذ نفعل هذا ، فإننا نعرب مرة أخرى عن ايماننا بنضج أشقائنا في أمريكا الوسطى وقدرتهم على تحقيق هذا الهدف .

إننا نود أن نتعاون في بناء صرح السلم بين الشعوب التي حوّلت روابطنا
الروحية والتاريخية والجغرافية بها هذا التعاون الى واجب وحق . هما واجب وحق
اقتراح حلول مادرة عن أمريكا اللاتينية لمشاكل أمريكا اللاتينية . هذا هو مفضي
عملنا الذي نتوقع بشقة أن يحظى بمؤازرة المجتمع الدولي .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : عند النظر في الحالة في أمريكا الوسطى في إطار البند ٤٢ ، لا بد من ادراك أن مشكلة نيكاراغوا ليست إلا جزءا في مشكلة أوسع نطاقا ، ومن ثم تتعمّن دراستها في ذلك السياق . وبالتالي فإن النظر في الحالة في أمريكا الوسطى ينبغي أن يتضمن بحث المشاكل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومشاكل السلم والامن المتملة بجميع البلدان الواقعة في أمريكا الوسطى ، وبوجه خاص هندوراس وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وكذلك نيكاراغوا ذاتها . ومن ثم يتعمّن على دول أمريكا الوسطى نفسها أن تحسم تلك المشكلة بجهودها الذاتية ، على أن تظلع الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بدور حافز وداعم لها .

وعلى ضوء هذه الخلفية يقرُّ وفد بلدي بأهمية تقرير الامين العام (A/40/1136) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ومذكرته (A/41/662) بتاريخ أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وكذلك الرسالة التي قدّمها وزير خارجية بيرو بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (A/41/772 ، والمرفق) بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية التي حضرت الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ليما .

وأودُّ أن أستهل بياني بتكرار ما ذكره الامين العام في تقريره من أن الحالة في أمريكا الوسطى قد نوقشت آخر مرة في الجمعية العامة في دورتها الاربعين وفي اجتماع مجلس الامن المعقود في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ عندما قدّمت نيكاراغوا شكاوها ضد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي كلتا المناسبتين أعرب الممثلون الذين تكلموا عن تأييدهم الاكيد لمساعي مجموعة كونتادورا وكذلك عن اقتناعهم بأن مشكلة أمريكا الوسطى لا يمكن أن تحلَّ إلا بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ويتفق وفد بلادي تمام الاتفاق مع هذا الرأي .

وفيما يتعلق بقرار محكمة العدل الدولية في الحالة المعنونة "الانشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تجري في نيكاراغوا وضدها" (قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) ، سبق أن ناقش كل من مجلس الامن والجمعية العامة هذه

المسألة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال ، ونظرا لان وفد بلدي قد شارك مشاركة كاملة في مناقشات هاتين الهيئتين ، فإنني لا أجد ضرورة لكي أكرر الآراء التي أعربنا عنها في تلك المناقشات بشأن القضية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية . وأود فقط أن أضيف بأننا ما زلنا نتمسك بتلك الآراء .

وكذلك يرحب وفد بلدي ببيان الأمين العام الوارد في تقريره والذي جاء فيه قوله إن :

"من الأمور المشجعة للغاية لاتفاق حكومات بلدان أمريكا الوسطى الخمسة مع حكومات البلدان الثمانية التي تتألف منها مجموعة كونتسادورا وفريق الدعم على الاسس التي يجب أن يقوم عليها الحل الشامل للنزاع في أمريكا الوسطى ولاسيما ما يلي :

"(أ) الحاجة الى حل امريكي لاتيني لمشاكل المنطقة منفصل عن النزاع بين الشرق والغرب ؛

"(ب) اقامة نظم ديمقراطية تتسم حقا بالتمددية واحترام حقوق الانسان لجميع المواطنين ؛

"(ج) حق جميع الدول في تقرير المصير ، أي حق جميع الدول في أن تختار بحرية ودون أي تدخل خارجي نظام حكمها ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؛

"(د) ضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ؛

"(هـ) حظر استخدام الاراضي الوطنية كقاعدة للهجوم على بلد آخر أو لتقديم دعم عسكري أو سوقي لقوات غير نظامية أو جماعات تخريبية ؛

"(و) وقد تقديم أي دعم من جانب أية دولة من داخل المنطقة أو خارجها الى قوات غير نظامية أو جماعات تخريبية تعمل في أي بلد من بلدان المنطقة" . (A/40/1136 ، الفقرة ١٠)

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد كل هذه الاسس الضرورية التي ينبغي أن تستند اليها أية تسوية شاملة للصراع في أمريكا الوسطى . ونحث كل الدول الاعضاء على التعاون في تنفيذ برنامج مجموعة كونتادورا المشار اليه . وعلاوة على ذلك ، نوافق تماما على ما قاله الامين العام من أن هذه العناصر الاساسية التي أوردها في تقريره والتي أنشئت عملا بها أجهزة للتنفيذ والمتابعة ، هي الشروط الاساسية لإقرار سلم دائم في أمريكا الوسطى .

وفي ختام تعليقي على تقرير الامين العام يرحب وفد بلدي بحرارة بما أشار اليه التقرير عن وقوع أحداث تبدو "كعناصر ايجابية في صورة مظلمة" (A/40/1136 ، الفقرة ٨) في كل من هندوراس وغواتيمالا وكوستاريكا ، حيث تجري اقامة المؤسسات الديمقراطية . كما يرحب وفد بلدي بالقرار الذي اتخذته مؤخرا خمسة رؤساء جمهوريات في المنطقة بشأن انشاء برلمان لأمريكا الوسطى يحترم فيه مبدأ التعددية السياسية . ويشعر وفد بلدي بالارتياح إذ يرى أن عملية كونتادورا قد تبلورت الآن فسي وشيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى التي وقّعتها بالاحرف الاولى في مدينة بنما جميع بلدان أمريكا الوسطى الخمسة يوم ٦ حزيران/يونيه من هذا العام . ولئن كانت الاحكام الخاصة بتخفيض الاسلحة وتحديدها وبالمناورات العسكرية لم يتم بعد الاتفاق عليها ، فإن وفد بلدي يعرب عن تقديره العميق لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة ولبلدان أمريكا اللاتينية الثمانية التي تشكل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لنجاح هذه البلدان في التوصل الى تفاهم بشأن معظم محتويات وشيقة كونتادورا وبروتوكولاتها الاربعة الواردة في المرفق الثاني لتقرير الامين العام . ويرى وفد بلدي أن وشيقة كونتادورا ، بما تتضمنه من طائفة عريضة من الالتزامات من جانب حكومات جميع دول أمريكا الوسطى الخمس ، من شأنها أن تقطع شوطا طويلا صوب حسم المشاكل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية في أمريكا الوسطى . ويحدونا وطيد الامل في أن تبذل جميع دول أمريكا الوسطى الخمس كل جهد ممكن من أجل التنفيذ العاجل للالتزاماتها بمقتضى وشيقة كونتادورا بمجرد استكمال التفاوض بشأنها .

ولكن أيًا كانت التدابير التي تتخذها بلدان أمريكا اللاتينية من جانبها من خلال وثيقة كونتادورا ، فإن هذه التدابير لن تكون مثمرة بدون التعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي برمته . وعلى ضوء هذه الخلفية نرحب بحرارة بمبادرة مجموعة كونتادورا الخاصة باتخاذ تدابير فورية لإحلال السلم والامن والتطور الديمقراطي في أمريكا الوسطى ، الواردة في المرفق الثالث لتقرير الامين العام ، والتي كانت أمام المناقشات المريحة التي أجرتها مع وزير خارجية الولايات المتحدة يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ . ونود أن تبرز بشكل خاص التدابير الاساسية الواردة في البلاغ الذي صدر بعد تلك المناقشات والتي ينبغي أن تتخذها كل الدول الاجنبية التي تعمل في أمريكا الوسطى أو تهتم بها . وتتضمن هذه التدابير : أولا ، وقف الدعم الخارجي المقدم الى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة ؛ ثانيا ، تجميد عمليات الحصول على الاسلحة وتخفيضها وفق برنامج زمني ؛ ثالثا ، وقف الدعم المقدم الى حركات التمرد في جميع بلدان المنطقة ؛ رابعا ، وقف المناورات العسكرية الدولية ؛ خامسا ، التخفيض التدريجي لوجود الخبراء العسكريين الاجانب والمنشآت العسكرية الاجنبية ، والاستغناء عنهم في نهاية الامر ؛ سادسا ، تنمية التعاون الاقليمي والدولي من أجل تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تعاني منها أمريكا الوسطى .

وعلى الرغم من أن التدابير الواردة في مبادرة مجموعة كونتادورا حظيت بتأييد صريح من بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والمجتمع الدولي بوجه عام ، فإن وفد بلدي يرى أن تأييدها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية سيقطع شوطا طويلا نحو حسم معظم المشاكل الحالية في أمريكا الوسطى . ويجدو وفد بلدي وطميد الامل في أن تستجيب الادارة الأمريكية في وقت قريب لمبادرة مجموعة كونتادورا التي أشرت اليها . وبمجرد أن يحدث هذا ، فإنه سيسعدنا أن نترك وراء ظهورنا المشاكل دائمة التكرار لنيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وسائر بلدان أمريكا الوسطى ، والتي تستنفد قسدا كبيرا من الوقت والجهد سواء في مجلس الامن أو في الجمعية العامة .

واسمحوا لي بكلمة موجزة عن المشاكل الاقتصادية لامريكا الوسطى . يستطيع المرء أن يستخلص من تقرير الأمين العام أن العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية الراهنة في أغلبية بلدان امريكا الوسطى هي نتيجة للكساد الاقتصادي الراهن ، وهبوط المدخرات والاستثمارات ، وارتفاع أسعار السلع الأساسية ، والهبوط الحاد في الصادرات مما أدى الى زيادة هائلة في عدد أبناء أمريكا الوسطى الذين يعيشون في فقر مدقع . ويتفق وفدي تماما مع الأمين العام على الحاجة الماسة لقيام المجتمع الدولي بوضع خطة منسقة لتقديم المساعدات الاقتصادية على نطاق واسع للبلدان الخمسة في المنطقة ، لمساعدة تلك البلدان على التغلب على أزمته الاقتصادية الراهنة وتمكينها من تمويل مرافق البنية الأساسية ، مما يتيح لها تحسين هياكلها الاجتماعية والاقتصادية الظالمة القائمة الآن وهي السبب الجذري لأزمته السياسية الراهنة . وعلى الصعيد العالمي فإن قبول وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد سيقطع شوطا طويلا نحو تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في امريكا الوسطى وكذلك في معظم البلدان النامية .

وختاما أود أن أؤكد من جديد ما ذكره رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اعلانهم السياسي الأخير الصادر في هراري بشأن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :

"سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعتبر من المناطق التي تأثرت بشكل مباشر أكثر من غيرها بأعمال العدوان من جانب القوى الاستعمارية والامبريالية . وتعاني هذه المنطقة حاليا من أسوأ أزمة اقتصادية تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي أكثر المناطق مديونية في هذا العالم ، وتواجه تدهورا متزايدا في الأحوال المعيشية لشعبها . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد الى المفزى التاريخي العميق للكفاح الديمقراطي ضد الامبريالية الذي تخوضه شعوب امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل توطيد استقلالها الوطني وممارستها الكاملة لسيادتها ، وفقا لمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز

وحقها غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أي تدخل خارجي . كما أعربوا عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها دول المنطقة لتمييز وحدتها وتضامنها وتعاونها من خلال جهود التكامل الاقليمي المختلفة . ولاحظوا بارتياح ظهور وعي مشترك لدى دول امريكا اللاتينية بالحاجة الى ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية الخطيرة في المنطقة ، وبمفة خاصة مشكلة الديون الخارجية والصراع الدائر في امريكا الوسطى .

"وأشار رؤساء الدول أو الحكومات بقلق عميق الى أن الحالة السائدة في امريكا الوسطى تشكل إحدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . ولاحظوا كذلك أنه رغم النداءات المتواصلة من جانب بلدان عدم الانحياز والانغلبية الساحقة للدول وجهود مجموعة كونتادورا سعيا الى التوصل الى حل سياسي ، فقد ازدادت الازمة سوءا نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر والقهر التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد طويل ، تهديدا حقيقيا للملم والامن الدوليين . وأعادوا التأكيد على أن جذور المنازعات في امريكا الوسطى تتخذ طبيمة اجتماعية اقتصادية ، ولذلك لا يمكن تفسيرها من حيث كونها مواجهة ايديولوجية بين الكتل العسكرية ، ولاحظوا كذلك أن خطر التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد بصورة تشير الجزع" (A/41/697 ، المرفق ، المفتحان ٦٨ و ٦٩ ، الفقرتان ٢٢٣ - ٢٢٤)

وذلك المقتطف الموجز من الاعلان السياسي لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز أوثق ما يكون صلة بالحالة الراهنة في امريكا الوسطى ، كما أن التنفيذ العاجل لاحكام وشيقة كونتادورا من جانب كل الاطراف المعنية هو السبيل السلمى الوحيد لحل الازمة الاجتماعية السياسية والامنية الراهنة في امريكا الوسطى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك وفدان طلبا الكلمة

لممارسة حق الرد .

هل لي أن اذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤١/٢٤ فان بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المرة الأولى وه دقائق في المرة الثانية ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بيوست (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ستدلي الولايات المتحدة ببيانها الكامل غدا . ولكن يتعذر علينا الا نشير بايجاز الى بعض الاجزاء الصارخة في البيانات التي استمعنا اليها في جلستي اليوم .

اسمحو لي أولا أن أعلق على ما نسب الى أحد الوطنيين المجلين من أبناء بلدي وهو باترك هنري . فقد أورد أحد المتكلمين هذا الصباح اقتباسا من خطبة شهيرة جعلت من باترك هنري اسما مألوفاً بالنسبة لكل تلاميذ المدارس ، وهي الخطبة التي قال فيها "اعطني الحرية أو الموت" . لقد كان باترك يعتقد أنه أطلق صيحته ضد القمع الذي تمارسه حكومة تسلطية ضد الشعب . لكن الامتداد بكلامه الآن دفاعا عن حكومة أخرى أشد تسلطا وأكثر قمعاً من تلك التي كان يعارضها قد جعلت باترك بلا شك يتقلقل في قبره . فالمشكلة التي يواجهها حاكم نيكاراغوا هي صرخة شعبه المعذب من أجل الحرية . وهذه الصرخة تتردد أصدائها في الخرائب التي خلفتها الثورة النيكاراغوية المفدورة وتهزأ من المواقف المسرحية التي يتخذها قادة نيكاراغوا وزمرتهم من المؤيدين الأجانب على الساحة الدولية .

ويتكلم الساندينستا عن السعي الى تدمير ثورتهم بيد أنهم وأدوها في مهدها بالفعل . انهم يناشدون شعب الولايات المتحدة أن يساعدهم ، بينما يطأون بأقدامهم حقوق شعب نيكاراغوا بدون عقاب . انهم يطالبون بالعدالة بينما تحولت محاكمهم الى مسارح سياسية . وهم يتكلمون عن القوة المسلحة في الوقت الذي أصبحوا فيه هم أنفسهم مدججين بالسلاح من قبل أن تكون هناك ضغوط عليهم بوقت طويل ، وفي الوقت الذي كان فيه بلدي يقدم لهم معونة أكثر سخاء من أي مصدر آخر . وهم يتكلمون عن عدم التدخل ، بيد أنني اقترح أن نسال جيرانهم في امريكا الوسطى وفي أي مكان آخر عن الدعم الذي

قدمه الساندينستا لرجال العصابات في بلدانهم ، بتأييد وتخريف من قِبَل المستشاريين من كل نوع من داخل نصف الكرة هذا ومن خارجه . هم يدنسون عبارة "حقوق الانسان" بالطبيعة البوليسية للدولة التي اقاموها بمساعدة اخوية من جانب بلد آخر كان ممثله من بين المتكلمين هذا الصباح .

والخلاصة أننا شهدنا مرة أخرى عرضا دعائيا . ونأمل لاستمرار الجهود الرامية الى طمس هذا الموضوع البالغ الخطورة وإظهاره على أنه تحرش ببلد صغير برئ من أجل أهداف "امبريالية" أنانية .

والسلم في امريكا الوسطى بالغ الأهمية لنا جميعا بما في ذلك جيران نيكاراغوا في امريكا الوسطى . واذا كانت نيكاراغوا "دولة محبة للسلم" كما جزم بذلك اليوم أحد المدافعين عنها ، فان أمامها فرصة فريدة لاثبات ذلك . والبيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة في مجلس الامن والجمعية العامة قد أوضحت لهم السبيل الى ذلك مرارا .

السيد مونتانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعت

الجمعية العامة في جلساتها العامة بمشاعر استياء حقيقية الى شيء فريد تماما في تاريخها الطويل . فقد أُستخدم هذا المنبر للذم والاهانات والهجمات الدنيئة . ونحن لم نتردد أبدا في المناقشة والجدل . وكان صدرنا رحبا دائما ومواقفنا ايجابية . فنحن نؤمن بجدوى التفاوض وتبادل الافكار المتحضر والبنّاء .

ان أعمق الانقسامات يمكن التغلب عليها اذا ما حُكِّمَ العقل والذكاء وتوفرت الارادة السياسية . واليوم ، إبتعد ممثل السلفادور عن مناقشته للهند المدرج على جدول الاعمال واستخدم هذا المحفل لشن سلسلة من الاتهامات والذم ضد بلادي . ونحن نكرر : ان هذه السلسلة من الاهانات ضد شعب وحكومة المكسيك أمر ليس في محله . ونود أن نذكر هنا أننا وجدنا بهانه يفتقر الى التقاليد المحترمة للقضاء البيانات ومستوى المناقشة ، التي ينبغي أن تعود في العلاقات الشائبة بين الدول . اننا نجد من غير المقبول أن يعبر عن الخلافات بلغة مهينة أو هجومية . فهذه لا تتماشى مع تقاليدنا الدبلوماسية أو السياسية ، أو حتى مع الروابط التقليدية التي تربط بين المكسيك وأمريكا الوسطى .

صباح اليوم ، أعرب وفد المكسيك عن آرائه بشأن الحالة في أمريكا الوسطى : بأنها تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلام . لقد ذكرنا بالقوة التي لا يمكن انكارها لمبادئ عدم التدخل ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتسوية السلمية للمنازعات . نحن نرى أن تلك المبادئ تشكل العمود الفقري لموقف مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وشرح تلك المبادئ وتنفيذها عمليا لا يتطلبان توجيه الاهانات - فهذا أمر غير مقبول - وانما يتطلبان بدلا من ذلك الامتثال الصارم لاحترام القانون الدولي . اننا لا نعتقد أن النقد العنيف الذي استمعنا اليه بصبر من شأنه أن يسهل الحوار أو يعزز عملية السلام في أمريكا الوسطى . إلا أنه لا يلحق أيضا ضررا بعملية السلام ، وذلك لأنه تعوزه الحجة الاخلاقية لحسن الحظ . ان وفد المكسيك يحتفظ بالحق في العودة الى البيان المشوه لممثل السلفادور في الوقت المناسب ، مستخدما اللفاظ اللازمة والمحترمة معا ، بما يتفق والتقاليد الدبلوماسية والسياسية لمنظمتنا وبلادنا .

أود أن اطلب رسميا أن يكون هذا البيان الذي ادليه باسم بلادي جزءا من محاضر هذه الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥